جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين من وجهة نظر أصحاب المشاريع الزراعية

إعداد
عرين جاسم عبد اللطيف رضوان

إشراف
د. معاذ اسمر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، بكلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين.

2021

أثر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين من وجهة نظر أصحاب المشاريع الزراعية

إعداد

عرين جاسم عبد اللطيف رضوان

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/3/4م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
• **د. معاذ أسمر / مشرفاً رئيسياً**	.....
• **د. مجيد منصور / ممتحناً خارجياً**	.....
• **د. عبد الله حسونه / ممتحناً داخلياً**	.....

الاهداء

إلى صاحب السيرة العطرة والذكر الطيب، وقرة عيني وفقيد قلبي

(أبي) رحمه الله وغفرله وجعل الجنة مستقره ومأواه.

إلى من عبّدت لي طريق العلم والتعلم، طريقي إلى الجنة

(أمي) اطال الله بعمرها ورزقني برها.

إلى من كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي

(جدي) رحمه الله وأكرم مثواه.

إلى صديقتي (ضحى) التي رحلت وبقيت بداخل قلبي،

اللهم ارحمها بقدر ما تمنيت لها البقاء.

" لهم جميعا أهدي ثمرة جهدي"

الشكر والتقدير

الحمدلله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا هداية الله، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد الصادق الأمين.

أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل إلى الدكتور " معاذ أسمر " على رحابة صدره وسمو خلقه وأسلوبه المتميز بمتابعة الرسالة، كما أخص بالشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين لهم الأثر الأكبر بإتمام هذه الأطروحة وإغنائها بملاحظاتهم القّيمة.

والشكر موصولُ أيضا للمحكمين، لما بذلوه من جهد في تحكيم أداة الدراسة وتصميمها، وأعضاء الهيئة التدريسية على تقديمهم يد العون والمساعدة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لمن كان لهم أبلغ الأثر بتقديم التشجيع المعنوي خاصة والدي رحمه الله الذي وافته المنيّة قبل بضعة أشهر، وأمي أطال الله بعمرها وإخوتي وأخواتي مهجة القلب، ولا أنسى صديقتي التي كان لها الفضل الأكبر " ولاء شامي".

الاقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدّمة الرسالة التي تحمل العنوان:

" أثر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين من وجهة نظر أصحاب المشاريع الزراعية "

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الأطروحة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الاشارة إليه حيثما ورد. وأن هذه الرسالة كاملة، أو اي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل اي درجة او لقب علمي او بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: **اسم الطالبة:** عدن جاسم عبد اللطيف رضوان

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:** 4/3/2021

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الاقرار	هـ
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	ي
فهرس الملاحق	ك
الملخص	ل
الكلمات الاستفتاحية	ن
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	2
أسئلة الدراسة	3
فرضيات الدراسة	4
نموذج الدراسة	4
أهداف الدراسة	5
أهمية الدراسة	5
محددات الدراسة	6
متغيرات الدراسة	6
الفصل الثاني: الإطار النظري	8
المبحث الأول: مدخل للنظام الضريبي في فلسطين	8
مفهوم الضريبة وأهميتها	9
خصائص الضرائب	10
أهداف الضرائب	11
أسس فرض الضريبة وقواعدها	13
أنواع الضرائب وأركانها	14
المبحث الثاني: المشاريع الصغيرة	19
مفهوم المشاريع الصغيرة	19
خصائص المشاريع الصغيرة	21

أهمية المشاريع الصغيرة	22
دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني	23
المبحث الثالث: القطاع الزراعي الفلسطيني	25
واقع القطاع الزراعي الفلسطيني	25
أهمية القطاع الزراعي في فلسطين	27
الضرائب على القطاع الزراعي الفلسطيني	32
كفاءة القطاع الزراعي الفلسطيني	34
المشاريع الزراعية الفلسطينية	35
الدراسات السابقة	36
التعقيب على الدراسات السابقة	40
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	42
منهجية الدراسة	42
مجتمع الدراسة	42
عينة الدراسة	42
أدوات الدراسة	42
صدق أدوات الدراسة	43
ثبات أدوات الدراسة	43
تصميم الدراسة ومتغيراتها	45
إجراءات تنفيذ الدراسة	46
المعالجة الإحصائية	46
الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة	47
النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	48
النتائج المتعلقة بالفرضيات	56
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	64
النتائج	64
التوصيات	69
قائمة المراجع والمصادر	71
الملاحق	78
Abstract	b

فهرس الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
1	نسبة العاملين في القطاع الزراعي لمجموع القوى العاملة في فلسطين من 2004 _2019	28
2	نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني من 2004_2018	30
3	إجمالي قيمة الصادرات الزراعية السلعية الفلسطينية من 2008_ 2018	32
4	نسبة كفاءة القطاع الزراعي الفلسطيني خلال سنوات إخضاع القطاع وإعفائه من الضرائب	34
5	عدد الفقرات وقيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا	43
6	درجات احتساب مستوى الموافقة لمحاور الدراسة المتعلقة بأثر الضريبة على أداء المشاريع الزراعية	45
7	توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها الديمغرافية	47
8	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول المتعلق بالإعفاءات الضريبية	48
9	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني المتعلق بملاءمة الشرائح والنسب الضريبية	50
10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث المتعلق بإجراءات العمل	51
11	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع المتعلق بالتشريعات الضريبية	53
12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الخامس المتعلق بأداء المشاريع الصغيرة	54
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محاور الدراسة والدرجة الكلية	55
14	اختبار ANOVA لفحص أثر الإعفاءات الضريبية على أداء المشاريع الزراعية	56
15	نموذج معادلة الانحدار البسيط لأثر الإعفاءات الضريبية على أداء المشاريع الزراعية	57

16	قيم (R square and R) لأثر الإعفاءات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة الزراعية	57
17	اختبار ANOVA لفحص أثر ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية على أداء المشاريع الزراعية	58
18	نموذج معادلة الانحدار البسيط لأثر ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية على أداء المشاريع الزراعية	58
19	قيم (R square and R) لأثر ملاءمة الشرائح والنسب على أداء المشاريع الصغيرة الزراعية	59
20	اختبار ANOVA لفحص أثر إجراءات العمل على أداء المشاريع الزراعية	59
21	نموذج معادلة الانحدار البسيط لأثر إجراءات العمل على أداء المشاريع الزراعية	60
22	قيم (R square and R) لأثر اجراءات العمل على أداء المشاريع الصغيرة الزراعية	60
23	اختبار ANOVA لفحص أثر التشريعات الضريبية على أداء المشاريع الزراعية	61
24	نموذج معادلة الانحدار البسيط لأثر التشريعات الضريبية على أداء المشاريع الزراعية	61
25	قيم (R square and R) لأثر التشريعات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة الزراعية	62
26	نموذج معادلة الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	62
27	مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة مع المتغير التابع	63

فهرس الأشكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
1	يوضح نسبة النشاط الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي	31
2	يوضح نسبة كفاءة القطاع الزراعي الفلسطيني في فترات إخضاع القطاع للضريبة وإعفائه	35

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
ملحق رقم (1)	الاستبيان	78
ملحق رقم (2)	أسماء محكمي الاستبيان	82

أثر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين من وجهة نظر أصحاب المشاريع الزراعية

إعداد

عرين جاسم عبد اللطيف رضوان

إشراف

الدكتور معاذ أسمر

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي الفلسطيني وبيان الآلية المتبعة في تحصيل تلك الضريبة من المشاريع، واشتملت الدراسة على بيان الضرائب المطبقة في فلسطين وأنواعها وقوانينها والتعرف على دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني وأهميتها وبيان واقع القطاع الزراعي الفلسطيني وكفاءته.

قامت الباحثة بجمع الاحصائيات والنسب التي تتعلق بموضوع الدراسة؛ لمعرفة أثر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة الزراعية، حيث استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وهذا مناسب لأغراض الدراسة، بعد قيام الباحثة بتطوير استبيان الدراسة والتأكد من صدق أدائها وعرضها على عدد من المحكمين. وتم توزيع الاستبيان على عينات طبقية بلغ حجمها 350 عينة على أصحاب المشاريع الصغيرة الزراعية: من مشاتل ومحلات ودكاكين للمبيدات الزراعية، والأشتال والبذور والأدوات الزراعية البالغ عددها إلى ما يقارب 140 ألف منشأة وتم معالجتها إحصائياً.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج، أهمها: إن الإعفاءات الضريبية لم تُطبق على المشاريع الزراعية كافة، ولا يوجد معاملة تفضيلية للقطاع الزراعي عن باقي قطاعات الاقتصاد الأخرى وذلك له تأثير سلبي على أداء المشاريع الصغيرة الزراعية، مما أدى لعدم تنظيم هذا القطاع وحرمان خزينة الدولة من مبالغ كبيرة؛ نتيجة التهرب والخوف عن إفصاح أصحاب المشاريع عن بياناتهم،

باعتبار أن النظام الضريبي غير ملائم ولا يفي باحتياجات القطاع وتأثيراته السلبية على أداء المشاريع.

وبناءً عليه خرجت الباحثة بعدة توصيات، منها: ترى الباحثه أنه يجب تطبيق القانون على جميع المشاريع الزراعية لتحسين أدائها وضرورة ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية للواقع الزراعي، والاهتمام برفع كفاءة الإنتاجية وزيادتها من خلال زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي بالتوعية والثقة والإرشاد.

الكلمات الاستفتاحية

الضريبة: هي اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على أفرادها وفقا لمقدرتهم وبلا مقابل؛ وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة وتقديم الخدمات التي تساعدها.

المشاريع الصغيرة: هي المشاريع التي تضم من 6_15 عاملاً ورأسمالها لا يتجاو 15 ألف دولار.

الإعفاءات الضريبية: التخفيض على صافي الدخل لفرد أو منظمة ترغب الحكومة بتشجيعها اقتصادياً.

ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية: هي النسب التي يتم اقتطاعها من الدخل الصافي الخاضع للضريبة، ويكون الدخل مقسماً إلى شرائح محددة حسب القانون.

إجراءات العمل: هو مجموعة من المهام المترابطة مع بعضها والمرتبة تسلسلياً، وفقا لتتابع حدوثها؛ لتشكل أسلوب أداء العمل.

التشريعات الضريبية: هي مجموعة قواعد قانونية تحدد ماهية النظام الضريبي في دولة معينة ووقت محدد.

أداء المشاريع: هو درجة تحقيق وإتمام المهام المخطط لها بكفاءة وفاعلية، فيعبر الأداء عن النجاح الذي تحققه المنظمة أو المشروع في تحقيق أهدافها وهو انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق الأهداف من خلال الأنشطة التي تقوم بها.

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تلعب الضرائب دورا كبيرا في تمويل خزينة الدولة؛ من أجل إنفاقها على مؤسساتها الحكومية وموظفيها وتحقيق مستوى معين من الرفاهية لموطنيها، بناءً على ذلك تسعى لتنظيم القوانين الضريبية لتتلائم مع الوضع الاقتصادي للمؤسسة او الفرد بما يحافظ على وفرة الجباية لخزينة الدولة مع تحقيق العدالة وعدم زيادة العبء الضريبي على المكلفين. وقد تغيرت أهدافها بتغير الظروف المحيطة بها، وإن كان من المؤكد أن هذه الأهداف متعددة ومتشعبة. فمن الناحية التاريخية كان للضريبة حتى بداية القرن الماضي هدف وحيد، وهو الهدف المالي، ومن ثم استخدمتها السلطات العامة للحصول على الإيرادات؛ لتغطية النفقات العامة، وكان على الإيرادات الضريبية في ذلك الوقت أن تبقي في حدها الأدنى، وأصبح للضريبة أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، بالإضافة إلى أهدافها المالية (الخطيب، 2006).

وتعد الضرائب أهم مصدر من مصادر خزينة الدولة؛ لأنها تعمل على زيادة إيرادات السلطة الفلسطينية بشكل كبير، وعن طريق هذه الإيرادات تعمل الدولة على تشجيع الأفراد على زيادة عمل المشاريع الصغيرة، وخاصة المشاريع في القطاع الزراعي؛ لما لها من أهمية قصوى في الجانب الاقتصادي، حيث يعتبر مستودع الأمن الغذائي مصدر رزق نسبة عالية من السكان، وهو يزود القطاع الصناعي بالمواد الأولية اللازمة للتنمية الاقتصادية (رضوان، 2010)، فالمشاريع الصغيرة تستحوذ على اهتمام بالغ لدى دول العالم كافة والمنظمات، وبخاصة في ظل التغيرات الاقتصادية الكبيرة، وللدور الكبير الذي تلعبه هذه المشاريع في زيادة عجلة الإنتاج والتخفيف من البطالة، وبالتالي تحقيق أهداف الدول اقتصادياً واجتماعياً، ومن هنا تبرز أهمية تلك المشاريع من خلال مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع المكاني للسكان (خيون، 2018).

كما وأصبحت المشاريع الصغيرة في الآونة الأخيرة محط اهتمام عالمي؛ نظراً لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل وزيادة التنمية على الصعيد الفردي والصعيد الجماعي، وقد سعت الجهات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص إلى توفير البنية التحتية للمشاريع الصغيرة؛ كي تنمو وتزدهر (عفانة وأبو عبيد، 2004).

في ظل تلك الأهمية الكبيرة للمشاريع الصغيرة، كان واجبا على الدولة توفير مقومات الصمود لتلك المشاريع، من خلال النظر إلى التحديات والمعوقات التي تواجه تلك المشاريع، خاصة القطاع الزراعي الذي يعاني من كثرة القيود والتحديات المتمثلة بمحدودية الأراضي الزراعية وسيطرة الاحتلال على الموارد، وتقييد حركة الاستيراد والتصدير والارتفاع في تكاليف الإنتاج (عمرية، 2014).

ويبرز أيضا الشق الضريبي من خلال تلك المعيقات، فالضرائب حق من حقوق الدولة على أصحاب المشاريع الصغيرة، ولكن لابد من تطبيق اعفاءات ضريبية لتلك المشاريع؛ لتقوم بدورها على أكمل وجه، حيث أن 70% من أصحاب المشاريع الصغيرة يواجهون صعوبات تمويلية بسبب صغر حجمها ونقص الضمانات، بالإضافة إلى عدم توفر نظام موحد ينظم آليات عمل القطاعات وسياسات الإقراض والسياسات الضريبية والتشجيعية (الفليت، 2011).

بالتالي ترى الباحثة أن توفر قانون مشجع للاستثمار وإعفاءات ضريبية واضحة تلقي بظلال إيجابية على أداء المشاريع الصغيرة وزيادتها وتطورها وتحقيق تنمية اقتصادية للدولة.

ومن هنا تأتي الدراسة الحالية للوقوف على تأثير الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين.

مشكلة الدراسة:

نظراً لأهمية الضرائب المتزايدة في الاقتصادات الحديثة، فإنه يجب البحث عن الوسائل الممكنة؛ لتنمية الضرائب من خلال التأكيد على المنشآت، بإعطاء معلومات صحيحة وتقارير مالية دقيقة للعاملين في الضريبة؛ لأن معظم دول العالم تعتبر الضرائب بشقيها المباشر وغير المباشر مصدرا

رئيسيا للإيرادات العامة في مواجهة التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية(حسين، 2010) فأغلب القطاعات تخضع لضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة بالرغم مما تعانيه من قيود وتحديات خاصة القطاع الزراعي الذي تم تناوله في عدة دراسات سابقة مثل دراسة عمرية (2014)، ورضوان (2010) وغيرها من الدراسات التي اهتمت بالقطاع الزراعي الفلسطيني، إلا أن هذه الدراسة تبين أثر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة الزراعية موضحة أثر الإعفاءات والتشريعات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي ومدى ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية وإجراءات العمل في الدوائر وتأثيرها على أداء هذه المشاريع، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما تأثير الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي الفلسطيني؟

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما أثر الإعفاءات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي الفلسطيني؟
- ما أثر ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي الفلسطيني؟
- ما أثر إجراءات العمل في الدوائر الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي الفلسطيني؟
- ما أثر التشريعات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين؟

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى التحقق من الفرضيات التالية:

- لا يوجد أثر للإعفاءات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة الزراعية في فلسطين.
- لا يوجد أثر لملاءمة الشرائح والنسب الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة الزراعية في فلسطين.
- لا يوجد أثر لإجراءات العمل في دوائر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة الزراعية في فلسطين.
- لا يوجد أثر للتشريعات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة الزراعية في فلسطين.

نموذج الدارسة:

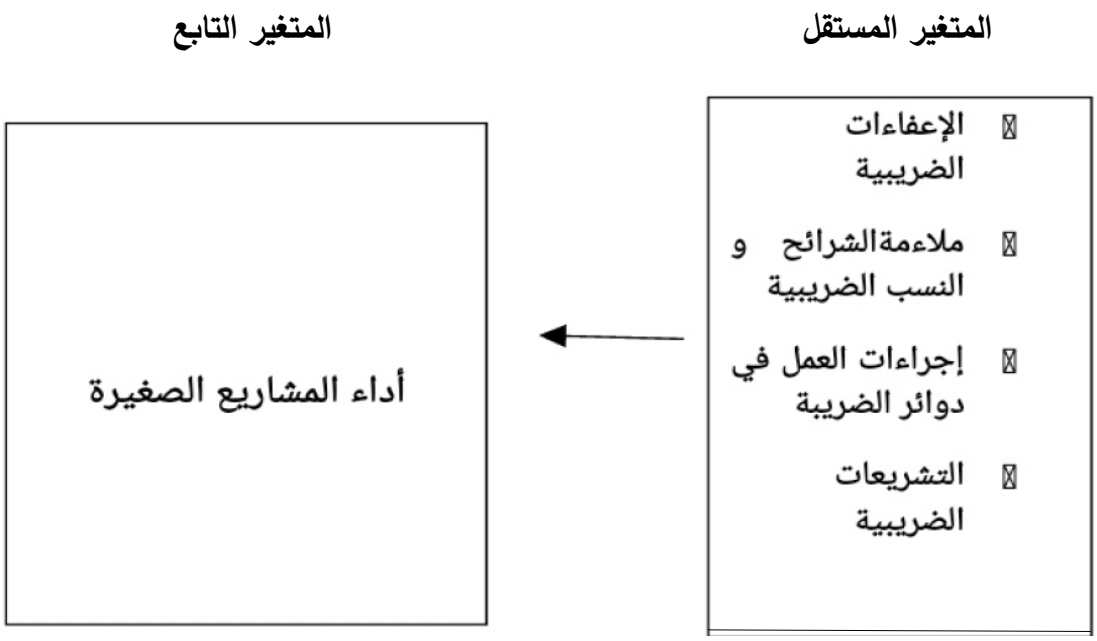

يتضح من نموذج الدراسة أن هناك أربعة متغيرات مستقلة كل على حده، والمتغير التابع الوحيد هو أداء المشاريع الصغيرة، بحيث يوضح النموذج طبيعة العلاقة ما بين تلك المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ويمكن إجمال المتغيرات المستقلة بأنها تلك المتغيرات المؤثرة والفاعلة التي تؤدي إلى إحداث تغير مؤثر في المتغير التابع، بحيث أن المتغير التابع هو المتغير المؤثر به أو المتأثر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي الفلسطيني من خلال بيان الآلية المتبعة في تحصيل تلك الضريبة من المشاريع وبالتالي يمكن تلخيص أهداف الدراسة كما يلي:

- التعرف إلى تأثير الإعفاءات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة الزراعية الفلسطينية.
- معرفة مدى ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة الزراعية في فلسطين.
- معرفة مستوى تأثير إجراءات العمل في دوائر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة الزراعية الفلسطينية.
- التعرف إلى أثر التشريعات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة الزراعية في فلسطين.

أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية الدراسة حول تأثير الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي الفلسطيني؛ لما لها من أهمية كبيرة في التنمية والتطوير والمساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي الفلسطيني باعتبار المشاريع وحدات تشغيل واستثمار، وهي أداة ذات فعالية؛ لتقليل نسبة البطالة وخاصة القطاع الزراعي الذي يعتبر القطاع الثالث من حيث استيعابه للأيدي العاملة، وجاءت هذه الدراسة؛ لتوضح العلاقة ما بين تأثير الضريبة وأداء المشاريع الصغيرة الزراعية في فلسطين، مع بيان ما تقدمه الدوائر الضريبية لهذه المشاريع من خلال التعرف على واقع القطاع الزراعي الفلسطيني وكفاءته بسنوات الاخضاع والاعفاء الضريبي وبيان أنواع الضرائب التي يخضع لها هذا القطاع.

محددات الدراسة:

- ✓ الحدود البشرية: أصحاب المشاريع الصغيرة الزراعية.
- ✓ الحدود المكانية: الضفة الغربية / فلسطين
- ✓ الحدود الزمنية: 2019/ 2020

متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في المتغيرات المستقلة وهي (الإعفاءات الضريبية، ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية، إجراءات العمل في دوائر الضريبة، التشريعات الضريبية)

فا**لضريبة، هي:** "اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على أفرادها وفقا لمقدرتهم وبلا مقابل؛ وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة وتقديم الخدمات التي تساعدهم" (الحاج، 2015).

المشاريع الصغيرة: المشاريع التي يعمل بها ما بين 10–50 عاملا وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار (مشني، 2018).

إما الإعفاءات الضريبية فيمكن تعريفها حسب قانون الدخل الفلسطيني رقم (8) على إنها " التخفيض على صافي الدخل " لفرد أو منظمة ترغب الحكومة بتشجيعها اقتصادياً.

وهي " تنازل الدولة عن حقها في فرض الضريبة وتحصيلها على إيراد خاضع لها أصلا في قوانينها الضريبية " (السلامين والدقة، 2014).

ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية: هي" النسب التي يتم اقتطاعها من الدخل الصافي الخاضع للضريبة، ويكون الدخل مقسما إلى شرائح محددة حسب القانون " (السلامين والدقة، 2014).

إجراءات العمل: هو ما يسمى بـ "روتين العمل"، وهو مجموعة من المهام المترابطة مع بعضها والمرتبة تسلسليا، وفقا لتتابع حدوثها؛ لتشكل أسلوب أداء العمل، أو هي الخطوات التي تحدد لكيفية القيام بالأعمال (أبو ماضي، 2015).

التشريعات الضريبية: "هي مجموعة قواعد قانونية تحدد ماهية النظام الضريبي في دولة معينة وفي وقت محدد "(حماد، 2004).

بينما يتمثل المتغير التابع في أداء المشاريع الصغيرة.

أداء المشاريع: هو درجة تحقيق واتمام المهام، أو محاولة تحقيق الأهداف المخطط لها مسبقا بفاعلية وأكثر كفاءة، فالأداء هو قياس النتائج (حسن،2001)، فالأداء يعبر عن النجاح الذي يحققه المشروع في تحقيق أهدافه وهو انعكاس لقدرة المشروع وقابليته على تحقيق الأهداف، وهو قدرة ونتيجة المشروع على استغلال موارده لتحقيق أهدافه المطلوبة من خلال الأنشطة التي يقوم بها (أبو ماضي، 2015).

الفصل الثاني
الإطار النظري

المبحث الأول: مدخل للنظام الضريبي في فلسطين

عرفت الضريبة في فلسطين لأول مرة في عهد الانتداب البريطاني عام 1941 بقانون رقم 23 وكانت فلسطين الدولة العربية الرابعة التي فرضت فيها الضريبة، وتم العمل به من1941/9/1 وعدل عام 1947 بقانون رقم 13، وتم انتهاء العمل به بانتهاء الانتداب البريطاني، فقامت الحكومة الأردنية بإصدار قوانين ضريبية جديدة شملت الضفة الغربية عام 1951 قانون رقم واستبدل بقرار رقم 12 لعام 1954، وفي عام 1964 أصدر قانون رقم 25، وبقي وضع الضرائب كما هو عليه حتى قدوم الاحتلال الإسرائيلي وإصدار أوامر عسكرية عام 1967 (السلامين والدقة، 2014).

بدأت السلطة الفلسطينية في عام 1994 بإدارة النظام الضريبي بموجب اتفاق باريس الاقتصادي الذي تم فيه نقل صلاحيات إدارة المناطق الفلسطينية إلى السلطة الوطنية، وقد اتبعت السلطة القانون الأردني رقم 25 لسنة 1964 في الضفة الغربية وقانون رقم 13 لسنة 1947 في قطاع غزة، حتى تم إصدار قانون جديد رقم 17عام 2004، وتم بدأ العمل به ب 2005/1/1 وعدل بقانون رقم 8 لسنة 2011 الذي تم العمل به في 2011/1/1 ولحقه تعديلات في عام 2012 وتعديلات في 2015 (معالي، 2015).

يوجد في فلسطين أيضا على قانون الرسوم والمكوس الذي فرض بدون سند قانوني بأمر عسكري إسرائيلي عام 1967 على المنتجات المحلية، وبقي العمل به حتى تولت السلطة الفلسطينية وقامت بعدة تعديلات من ضمنها تعديل نسبة ضريبة القيمة المضافة بالاتفاق مع الجانب الإسرائيلي (الشيخ علي، 2016).

ونظراً لأهمية الضرائب سيتناول هذا الفصل عموميات خاصة بالضرائب: مفهومها وأهميتها وخصائصها وأهدافها وقواعد الضرائب وأنواعها وأركانها.

مفهوم الضريبة وأهميتها

تعد الضريبة من مفاهيم العلوم الاجتماعية التي تعددت تعريفاتها، فلا يوجد تعريف موحد لها اتفق عليه المفكرون، حيث كان لكل منهم تعريفه الخاص لها، **وعُرفت على أنها:**

"هي مبلغ مالي تفرضه الدولة على مجموعة من الأفراد، تجمعهم صفات مشتركة باعتبارهم أعضاء متضامنين في تنظيم سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي مشترك؛ من أجل تقديم الخدمات العامة لهم" (ياسين فؤاد، 1996) .

ومن تعريفاتها أيضا " بمثابة عقد إيجار للدولة؛ وذلك لأن الدولة هي المسؤولة عن خلق الخدمات والمرافق العامة للأفراد، فبالتالي يجب على الأفراد دفع إيجار هذه الخدمات مقابل استخدامها " (فوزي، 1994).

وعرفها (عرقاوي، 1983) على أنها: " مبلغ من المال يدفع للدولة بصورة إلزامية مساهمة من الدافع في نفقات الخدمات العامة للدولة، دون أن يتلقى الدافع أية منافع خاصة مقابل ذلك".

وعرفها (شاميه، 1997) بأنها: عبارة عن تعاقد بين جماعة اجتماعية تخضع لسلطة سياسية موحدة، حيث يقوم أفراد الجماعة بالتنازل عن قسم من حرياتهم الطبيعية إلى الهيئة الحاكمة التي ترعى شؤون الجماعة وتستمد سلطتها من هذا التعاقد المشترك بينهم؛ لتوفير احتياجاتهم الخاصة.

فالضريبة في طبيعتها الحقوقية، ليست علاقة تعاقدية بين الدولة والمكلف، وإنما هي إحدى خصائص السلطة السياسية والسيادة القومية الحديثة، ويمكن تعريفها على إنها عبارة عن: "اقتطاع جبري تفرضه الدولة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بدون مقابل، بغرض تغطية أعبائها العامة، وبما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية " (اليحيى، 2000).

وهي: " مبالغ نقدية تدفع جبرا من قبل المكلفين بها إلى خزينة الدولة بصورة دورية أو غير دورية؛ بهدف تمويل الخدمات العامة وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية، وهي محددة وفقا لقوانين وأنظمة وأسس وقواعد ومعدلات مقررة وبدون مقابل مباشر" (السلامين والدقة، 2014).

وعرفها (الحاج، 2015) بأنها: " اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على أفرادها، وفقا لمقدرتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل؛ وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة وتقديم الخدمات التي تساعدهم.

أهمية الضرائب

تعتبر الضرائب في معظم دول العالم مصدراً أساسياً للإيرادات العامة؛ نتيجة تراجع أهمية إيرادات الدولة من أملاكها العامة؛ وذلك نتيجة تحول الدول الاشتراكية إلى رأسمالية، وأيضا نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي، مما أدى إلى زيادة أهمية الضرائب وتطورها مع تطور دور الدولة واتساع نطاق تدخلها أو قيامها بالنشاطات الاقتصادية، وأدى كذلك إلى زيادة النفقات العامة، وزيادة إيرادات الدولة العامة لتغطية النفقات، وأدت الحاجة إلى زيادة الحصيلة الضريبية بفرض ضرائب جديدة تماشيا مع الدور الواسع والمتزايد للدولة ونشاطاتها في المجلات المختلفة، الاقتصادية منها والاجتماعية، ونتيجة التطور والاتساع، زاد الاعتماد على الضرائب وأصبحت وسيلة مالية للدولة تؤدي من خلالها مهامها ونشاطاتها الواسعة التي تحقق من خلالها أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية؛ من أجل تمويل نفقاتها (خلف، 2008).

خصائص الضرائب

يتضح من التعريفات السابقة أن هناك خصائص عامة للضريبة:

1. الضريبة اقتطاع مالي يتم بصورة نقدية: كان سائدا في السابق تقديم مجموعة من السلع أو بعض الخدمات للحكومة باعتبار الضريبة التزاماً عينياً لفترة مؤقتة، فاستبدلته الدولة بالضريبة النقدية لأنها تحقق عدالة أكبر للفرد حيث يمكن احتساب أعباء المكلف الشخصية وتحقق حصيلة أكبر وأسهل في الجباية وأقل تكلفة ولا يمكن التلاعب بحصيلتها (الوادي، 2007).
2. الضريبة فريضة إلزامية: تعتبر الدولة هي الجهة الوحيدة المخولة بفرض الضريبة دون اتفاق مع المكلف، ويتم ذلك بالقانون، فجباية الضريبة من أعمال السلطة العامة، فهي تفرض جبرا،

والمكلف ملزم بدفعها، وإذا امتنع عن ذلك تفرض عليه العقوبات القانونية (السلامين والدقة، 2014)

3. الضريبة نهائية وبدون مقابل: بما أن الفرد عضو في الجماعة، فإن أي نفع يعود على الجماعة ككل سيشارك فيه، فهو لا يتلقى منفعة مباشرة أو محددة مقابل ما دفعه للضريبة، ولذا لا يجوز أن يطالب بمقابل خاص به شخصيا، ولا يجوز للمكلف استرداد الضريبة مهما كانت الظروف إلا إذا كانت على شكل ردّيات لا تعتبر استرجاعا للضريبة (يامين، 2019).

4. الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام: الغرض من الضريبة، هو تغطية النفقات العامة، وهي نفقات الدولة التي تحددها الحكومة القائمة عند فرض الضريبة، وتبينها في قانون الميزانية، أو في غيره من القوانين، كاستخدامها في بناء مرافق عامة، وأن الهدف المالي هو الهدف الأساسي من فرض الضريبة، ويوجد بجانبه أهداف أخرى اقتصادية واجتماعية لخدمة الدولة (الشرع، 2008).

أهداف الضرائب

لابد من الاهتمام بتحصيل الضريبة مع الأخذ بعين الاعتبار ألاّ يؤثر تحقيق هدفها الأساسي (المالي) بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي في الدولة؛ لأن جمع الضرائب من المواطنين ليس فقط لغايات تمويل نفقاتها، بل هناك أهداف أخرى للضريبة، يمكن أن تكون مهمة وتعكس آثاراً إيجابية على المجتمع، ومن هذه الأهداف:

الأهداف الاجتماعية: وتتلخص تلك الأهداف بالأمور التالية:

1. إعادة توزيع الثروة الاقتصادية، وذلك من خلال رفع العبء الضريبي على ذوي الدخل المرتفع وتخفيضها على ذوي الدخل المنخفض وخلال فرض الضرائب التصاعدية، فتزداد الضرائب من زيادة الدخل وبالعكس، وبالتالي تقل الفوارق في الدخل الصافي بين أفراد المجتمع (يامين، 2019).

2. التقليل من الممارسات الشرائية غير المرغوب فيها داخل المجتمع مثل السجائر والكحول وغيرها، فتعمل على محاربتها عن طريق فرض ضرائب عالية بهدف رفع أسعارها، وبالتالي يقل الطلب عليها، فهذه الظاهرة بدأت تعم معظم دول العالم؛ لما لها من تأثيرات سلبية على أفراد المجتمع (أبو نصار،1996).

الأهداف الاقتصادية: للضرائب دورُ رئيس في تشجيع الاستثمار من خلال رغبة الدولة بتوجيه عملية الاستثمار وتشجيعه وزيادته في مجالات معينة، فتقوم بتخفيض نسبة الضرائب على تلك المجالات أو حتى الإعفاء منها، وهذا ينعكس إيجابيا على تحقيق التنمية في المجالات التي تتفق مع سياسات الدولة واتجاهاتها، مثل القطاع الزراعي أو الصناعي وغيرها (يامين، 2019).

تمثل الضرائب وسيلة لتشجيع النشاط الاقتصادي في الدولة في حالة التضخم والانكماش، ففي حالة التضخم تلجأ الدولة إلى زيادة نسبة الضريبة المفروضة على المواطنين بهدف امتصاص جزء من السيولة بسبب توافرها بشكل كبير؛ نتيجة الارتفاع الكبير في مستوى أسعار السلع والخدمات وبالتالي الحد من هذه الظاهرة.

أما في حالة الانكماش (الركود الاقتصادي): تقوم الدولة في هذه الحالة بخفض نسب الضريبة المفروضة على مواطنيها؛ بسبب انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي مما يؤدي إلى زيادة السيولة في المجتمع، ويرافقه زيادة في الإنفاق على شراء السلع والخدمات، وبالتالي تنشيط الحركة الاقتصادية في الدولة تدريجياً (أبو نصار، 1996).

حماية الإنتاج المحلي: وذلك بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة؛ مما يؤدي إلى قدرة المنتج المحلي على منافسة المنتجات المستوردة، شريطة أن تكون رسوم الإنتاج المفروضة محليا أقل من رسوم الجمارك المفروضة على السلع المستوردة؛ لكي تبقى تكلفتها على المستهلك أقل، فهذا الأمر يواجه معارضة قوية من المؤسسات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية والمركز العالمي للتجارة التي تطالب برفع جميع الحواجز الجمركية (صبري، 1998).

أسس فرض الضرائب وقواعدها

أول من أشار إلى هذه القواعد آدم سميث في كتابه " ثروة الأمم " سنة 1776، وتتمثل هذه القواعد فيما يلي:

1. قاعدة العدالة والمساواة: وتعني مساهمة أفراد المجتمع جميعا في أداء الضريبة بما يتناسب مع مقدرتهم المالية، فجميع الخاضعين للضريبة سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين أن يتحملوا عبئها ويخضعوا لها دون محاباة أو تفضيل، وهو ما يعرف بمبدأ "عمومية الضرائب"، الذي يقتضي وجوب خضوع الجميع من أفراد وأموال للضريبة دون تمييز بالمبلغ أو الوقت أو النسب المئوية.

2. ويتوجب على هذه القاعدة أن تراعي المقدرة المالية لكل مكلف، لتحقيق المساواة في تحمل الأعباء المالية، حيث تفرض الضريبة على الجميع بنفس المقدار، بما يتناسب مع الدخل الذي يحصل عليه المكلف (السلامين والدقة، 2014).

3. قاعدة الملاءمة: وتعني أن يقوم المكلف بدفع الضرائب في الوقت الملائم وأن تحصل بالطرق الأكثر ملاءمة وأن تراعي الدولة القانون والتعليمات والتشريعات العامة المعمول بها بجميع دول العالم، فهذه القاعدة هدفها الأساسي هو مراعاة ظروف الأفراد واحتياجاتهم (الخطيب وشامية، 2005).

4. قاعدة اليقين: تقتضي هذه القاعدة أن تكون الضريبة معلومة واضحة تمام الوضوح أمام المكلف، لا يشوبها غموض أو إبهام، فالضريبة يجب أن تكون واضحة ومحددة ومعلنة وبسيطة من حيث ماهيتها وسعرها ووعائها وكيفية الربط والتحصيل لها (يامين، 2019).

5. قاعدة الاقتصاد في النفقات: وتقتضي هذه القاعدة تحقيق وفرة الحصيلة من خلال مراعاة أن يكون تنظيم جباية الضرائب تنظيما يكفل الاقتصاد في النفقات التحصيلية، وسهولة تطبيق القواعد الضريبية ومرونتها، وذلك وفقا لذاتية القانون الضريبي التي جعلت الدين الضريبي دين محمول لا مطلوب، وأنه ملزم بالوفاء به رغم المنازعة في مقداره (المحاميد، 2001).

أنواع الضرائب وأركانها

يتعين على الدول بعد تحديد مقدرة الدخل القومي على تحمل العبء الضريبي وأسس إخضاعه للضرائب أن تختار الأسس الفنية الملائمة التي تمكنها من تنظيم عملية الاستقطاع الضريبي (السلامين والدقة، 2014) ، وتنقسم الضرائب إلى ما يلي:

1. الضريبة الموحدة والضرائب المتعددة

يفرض نظام الضريبة الموحدة نوعا واحدا فقط من الضرائب على الأفراد، وتسعى الدولة من خلاله؛ لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كان هذا النظام هو الأسلوب المميز للأنظمة الضريبية البدائية التي كانت تفرض كضريبة رؤوس ملزمة من جميع الأفراد بغض النظر عن مقدرتهم، أو كضريبة وحيدة على دخل الأملاك الزراعية باعتبار الأرض هي المصدر الرئيسي للإنتاج والثروة (حمدالله، 2005).

ومن مميزات هذا النظام: البساطة والسهولة في التحصيل وقلة النفقات التحصيلية وصعوبة التهرب منها؛ لصعوبة إخفاء مصادر الطاقة المستخدمة بالإنتاج.

ومن مآخذ هذا النظام: قلة الحصيلة الضريبية وعدم تحقيق المساواة بين المنشآت والمكلفين فهي أداة ضعيفة في تحقيق أغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

إما الضرائب المتعددة، ويُعرف بالنظام النوعي للضريبة، وهو نظام يأخذ بتعدد الضرائب كتطبيق أنظمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، مما يؤدي إلى تخفيض عبئها واتساع نطاقها واختلاف مواعيد استحقاقها، ومن مميزات هذا النظام: يسمح بتنويع المعاملة المالية ويعطي الدولة حرية أكثر في اختيار الطرق الملائمة في فرض الضرائب.

إما بالنسبة لعيوبها، فهي تتمثل في ارتفاع نفقات التحصيل وزيادة التعقيد؛ بسبب كثرة الإجراءات والأنظمة (السلامين والدقة، 2014).

2. الضرائب العينية والضرائب الشخصية

تُعرف الضريبة العينية بالضريبة التي تفرض دون مراعاة لظروف المكلف سواء ظروفه الشخصية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، مثل الضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات، فالضريبة العينية تتعامل مع جميع المكلفين معاملة واحدة، فهي لا تهتم بشؤون المكلف ولا بفرض واجبات، أو أي التزامات على المكلف، وإنما تهتم بالمادة الخاضعة للضريبة فقط، مما يؤدي إلى قلة حصيلتها وعدم مرونتها (الدحلة، 2004).

إما الضريبة الشخصية، فهي أكثر مرونة وعدلا من الضريبة العينية؛ لأنها تراعي ظروف المكلف الشخصية والعائلية والاقتصادية والاجتماعية مثل ضريبة الدخل، وتأخذ عند فرضها مجموعة من العوامل منها: إعفاء الحد الأدنى اللازم للمعيشة ومراعاة ديون المكلف، حيث يتم حصر أعباء الدين والتصاعد في سعر الضريبة، وتراعي الأعباء العائلية والتمييز في سعر الضريبة حسب مصدر الدخل.

ومن مآخذ الضريبة الشخصية: مضايقة المكلف بمطالبتها بالإقرارات والتبليغات وتدخل بشؤونه، فقد تؤدي إلى إرهاق بعض المكلفين لمعرفة ظروفهم الشخصية والاجتماعية، وهذا يتطلب كادراً إدارياً ذا كفاءة عالية (حماد، 2004).

3. الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

تفرض الضرائب المباشرة على مكونات ثروة المكلف (الدخل أو رأس المال)، وهي تفرض عند تواجد الثروة بيد المالك، وتتميز بالثبات والوضوح، ولا يمكن للمكلف إخفائها ولا نقل عبئها النهائي إلى غيره، فهي تتناول مقدرة الفرد المالية ويتم جبايتها في نهاية السنة المالية (جمام، 2010).

ومن أهم أنواع الضرائب المباشرة:

1. **ضريبة الدخل:** تفرض على كل أنواع الدخل ومصادره الناتجة عن رأس المال أو العمل أو الاثنتين معا، تفرض على الأفراد والشركات العادية والمساهمة وغالبا ما تؤخذ بالظروف الاجتماعية

للشخص الطبيعي والمصاريف الخاصة بالعمل بالنسبة للشخص المعنوي، فهي تشكل معظم الإيرادات في الدول (عمرية ،2014).

2. **ضريبة الأملاك والعقارات:** هي ضريبة تجبى من أصحاب العقارات (الأبنية والأراضي)، وهي ضريبة مباشرة نقدية وسنوية تفرض على الدخل الصافي المقدر للعقارات والأراضي تدفع للدولة أو لإحدى الهيئات المحلية (السلامين والدقة، 2014).

3. **ضريبة على رأس المال (الثروة):** يُعرف رأس المال بإنه"مجموعة من الأموال العقارية والمنقولة التي يمتلكها الشخص في لحظة معينة، سواء أكانت منتجة لدخل نقدي أم عيني أم لخدمات أم غير منتجة لأي دخل" (حسين، 2010).

فهي تفرض على الأموال التي يمتلكها الشخص في وقت معين أي تفرض على الملكية وتمتاز تلك الضرائب بإنها تفرض على العناصر المعطلة من الثروات التي لا تقع عليها ضرائب الدخل مثل المجوهرات والأراضي والسيارات. (المحجوب، 1982)

إما الضرائب غير المباشرة تفرض على عناصر الثروة بصورة غير مباشرة، فهي لا تفرض على وجود الثروة بل على استعمالها.

ومن أهم أشكالها التطبيقية:

1. **الرسوم الجمركية:** يطلق عليها (ضريبة الوارد، ضريبة الصادر) وهي ضريبة تفرض على السلع المستوردة من دول أخرى، أي الدول التي تجتاز حدودها الإقليمية، وتضاف إلى تكلفة السلع وتحقق إيرادا كبيرا للدولة إضافة إلى إنها تستخدم لحماية المنتج المحلي وتكون عادة بنسب مئوية من تكلفة السلعة، وتختلف حسب نوع السلعة ومصدرها وتخضع عادة لاتفاقيات بين الدول يتم من خلالها تعديلها أو إلغائها، وقد يتم تغيير مسمياتها؛ بسبب اتفاقيات بين الدول، وبصورة عامة يتم إعفاء السلع الأساسية والمواد الخام والآلات المطلوبة للتصنيع من هذه الرسوم (حافظ، 1995).

2. **ضريبة الإنتاج:** هي ضريبة يتم فيها فرض رسم يضاف مباشرة لسعر بيعها فور إنتاجها؛ لضمان عدم التهرب من فرضها خلال مراحل بيعها أو تسويقها، وتفرض على الكثير من السلع سواء أكانت محظورة أم ممنوعة أم من الكماليات، ولكن من الضروري ألاّ تزيد هذه الضريبة على ضريبة الرسوم الجمركية التي تفرض على المنتج المستورد؛ لأن ذلك يضعف المنتج المحلي في المنافسة، وتفرض عادة بنسب مئوية من سعر التكلفة أو سعر الجملة، وقد تكون نسبة واحدة أو نسب مختلفة وذلك حسب نوع السلع وضرورتها (السلامين والدقة، 2014).

3. **ضريبة المبيعات:** هي ضريبة تفرض على السلع حسب سعر البيع (سعر التجزئة) وتكون نسبة مئوية متفاوتة، وتقع على كاهل المستهلك للسلع، حيث يتحمل هذه الضريبة بمجرد شرائه للسلعة، ويمكن فرضها على كل السلع بدون تمييز (ضريبة مبيعات شاملة)، أو تفرض على سلع معينة مثل السلع الكمالية (السلامين والدقة، 2014).

4. **ضريبة القيمة المضافة:** هي ضريبة تفرض على بيع السلعة والخدمة في المراحل كافة سواء تصنيع، أو إنتاج بحيث تفرض على مدخلات الإنتاج، وكذلك على مخرجات الإنتاج والقيمة المضافة هي الفرق بين عائدات البيع لتلك السلع أو الخدمات ومشترياتها من مدخلات الإنتاج (علاونة، 2003).

تتميز ضريبة القيمة المضافة بسهولة التحصيل، وتحقق إنتاجية عالية، ولا تسبب ردود فعل من المكلفين حيث يكون الاحتكاك بين الضريبة والمكلف بعيدا، وهي تفرض على أساس الإنفاق على السلع والخدمات وفي كل المراحل للإنتاج أو البيع أو التوزيع والاستهلاك النهائي، وسميت بهذا الاسم؛ لأنها تفرض على القيمة المضافة، أي إجمالي قيمة المبيعات بعد طرح المشتريات لنفس الفترة (أي تفرض على إجمالي الربح للعمليات التجارية)، وتكون عادة بنسبة مئوية واحدة؛ وذلك لصعوبة التمييز بين السلع، وعادة ما تفرض على كل أنواع السلع والخدمات، ولكن يمكن إعفاء بعض السلع أو الخدمات أو الممولين، ويمكن نقل عبئها من مكلف إلى آخر، فهي ضريبة ليست سنوية، بل تدفع فقط عند الشراء أو الحصول على الخدمة، وتجبى من قبل الدائرة بنماذج معينة

شهريا يطلق عليها (الكشف الدوري)، ولا تعتبر مصروفا بالنسبة للمكلف، بل هي حساب شخصي خاص، فالمكلف مجرد وسيط بين المستهلك و دائرة القيمة المضافة (البسطامي، 2006).

أركان الضريبة

تستمد الضريبة أركانها من النظام الضريبي الذي تمثله الدولة، ويُعرف النظام الضريبي بأنه: كيان يتكون من مجموعة من العناصر أو الأجزاء أو الأنظمة الفرعية وهي:

1. **سياسة ضريبية:** وهي الأساليب التي تتخذها وتستخدمها كل دولة في تشريعاتها الضريبية لغرض الوصول إلى أهداف معينة مثلا تشجع الاستثمار من خلال نظام الحوافز والاعفاءات الضريبية (حمدالله، 2005).

2. **التشريع الضريبي:** هو مجموعة أحكام متعلقة بالاقتطاع الضريبي، والقانون الضريبي يعتبر جزءا من التشريع المالي للدولة، وبالتالي ينتمي إلى قسم القانون العام التي تظهر فيه الدولة ممثلة للجماعة، حيث تتمتع بامتيازات السلطة، وعلى الرغم من ذاتية القانون، إلا إنه لا يملك إخفاء الصلة بينه وبين فروع القانون العام أو القانون الخاص، فليس شرطا أن يتقيد القانون الضريبي بنصوص ضريبية أو أن النصوص الضريبية مصدرها الوحيد التشريعات الضريبية (حماد، 2004).

3. **الإدارة الضريبية:** هي الجهة التي تتولى تطبيق الأنظمة الصادرة عن طريق التشريع الضريبي، حيث تقوم بإصدار التعليمات والتفسيرات على شكل منشورات تسهل من التطبيق الواضح لهذه التشريعات (لطفي، 1991).

4. **المكلفون:** هم الأشخاص الملزمون بأداء الضريبة، سواء أكانوا أشخاصاً طبيعين أو معنويين، فهم ملزمون بدفع المساهمات الضريبية للدولة وفقا للقوانين المنظمة (التايه، 2004).

5. **إدارة قضائية (القضاء):** هو جهاز يتولى الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الممول والإدارة الضريبية وكذلك تقدير الضرائب التي يجب على المكلفين دفعها (حماد، 2004).

وتتميز هذه الأنظمة بالتداخل والتكامل بغرض مشترك؛ لتحقيق مجموعة من الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني: المشاريع الصغيرة

تنتشر المشاريع الصغيرة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات، فهي حجر الأساس في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، فمردودها الاقتصادي يعزز من الاقتصاد الوطني، فلها دور إيجابي في الدول النامية في توفير فرص عمل لجميع الفئات الاجتماعية، وتقلل من مستوى البطالة؛ مما يسهم في زيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئيا لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ،بالإضافة إلى أنها تحارب الفقر وتشجع على التوظيف الذاتي ونشر المعرفة وتتجاوب بسرعة مع المتغيرات بنسبة قليلة من المخاطرة؛ مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وزيادة في حجم الاستثمار (نصرالله والصوراني، 2005)

فالمشاريع الصغيرة تمثل القاعدة الإنتاجية الأساسية للاقتصاد الفلسطيني من خلال مساهمته في الناتج المحلي، وبالرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية المختلفة إلا أن مشاريع القطاع الزراعي تعتبر الضمانة الأكيدة لمستقبل الشعوب ورفاهيتها، فهو يشكل العمود الفقري في بناء الاقتصاد الفلسطيني، وهو من الاهتمامات الوطنية المهمة لدى المواطن الفلسطيني (رضوان، 2010).

ولهذا سيتناول هذا الفصل مفهوم المشاريع الصغيرة وخصائصها وأهميتها ودورها في الاقتصاد الوطني.

مفهوم المشاريع الصغيرة

اعتمدت أغلب تعريفات المشاريع الصغيرة على نوعين من المعايير:

1. **المعايير النوعية:** تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية، كما تعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية، وتمتاز بالمرونة والاتصال المباشر بين الإدارة والعامل، وترجع ملكيتها لعدد محدود من الأفراد (زنديق، 2017).

2. **المعايير الكمية:** تتمثل هذه المعايير بمعيار العمالة، معيار رأس المال، معيار حجم الإنتاج، والتكنولوجيا المستخدمة، وأكدت الدراسات أن معيار العمالة ومعيار رأس المال هما أكثر المعايير استخداما في تمييز المشاريع (أبو لحية، 2016) .

إما البنك الدولي فقد عرفها: " بالمشاريع التي يعمل بها ما بين 10_50 عاملاً وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار " (مشني، 2018).

واعتمدت لجنة التنمية الاقتصادية بالأمم المتحدة تعريف للمشروع الصغير: " هو المشروع الذي يتضمن خصائص معينة: عدم فصل الملكية عن الإدارة، أي المالك هو مدير المشروع، حجم المشروع صغير نسبيا ونشاطه في الأسواق المحلية، ورأس ماله من فرد أو مجموعة صغيرة من الملّاك " (أحمد وبرهم، 2012).

وعرفتها منظمة العمل الدولية (2009) بأنها: " المشاريع التي يعمل بها أقل من 10 عمالٍ " (مشني، 2018).

إما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فقد عرفت المشاريع الصغيرة في البلدان النامية: " بأنها تلك المشاريع التي يعمل بها من 5_19 عاملاً" (الصوراني ونصرالله، 2005).

إما في البلدان المتقدمة فهي: " تلك المشاريع التي يعمل بها من 10_99 عاملاً" (الونداوي، 2008).

فقد عرف اجتماع الخبراء العرب المختصين المشاريع الصغيرة عام 1993 بإنها: " تلك المشاريع التي تضم من 6_15 عاملاً ورأسمالها لا يتجاوز 15 ألف دولار " (الونداوي، 2008).

إما في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد عرفت المشاريع الصغيرة بمعيار حجم الاستثمار على إنها: " تلك المشاريع الذي يبلغ فيها حجم الاستثمار أقل من 2 مليون دولار " (الونداوي، 2008).

وبينت (منظمة العمل العربية، 2009) أسباب عدم وجود تعريف موحد للمشاريع الصغيرة، وهي اختلاف درجة النمو وحجم الاقتصاد ومستوى التطور التكنولوجي، واختلاف القطاع الاقتصادي

الذي تعمل فيه المشاريع واختلاف حجم القوة العاملة بين البلدان وتعدد المعايير المستخدمة كالمعايير النوعية والكمية.

إما في الأراضي الفلسطينية، فلا يوجد مفهوم وطني لتعريف المشروع الصغير، حيث تختلف آلية التعامل مع المشاريع حسب طبيعة النشاط والجهة ذات المسؤولية، ففي تصنيف الإدارة العامة للشركات والتراخيص في وزارة الاقتصاد الوطني صنفت المشروعات حسب طبيعة عملها، وفي وزارة المالية صنفت حسب الشرائح الضريبية للمكلفين، وفي البلديات تجبى الرسوم ضمن معايير مختلفة وفي قانون تشجيع الاستثمار لعام 1998 يعطي امتيازات حسب فئات رأس المال والعمالة، يتبين من ذلك اختلاف وتشتت جهود المؤسسات الفلسطينية في التعامل مع المشاريع الصغيرة وفقاً لطبيعة كل مؤسسة، بدون وجود جهة رسمية معينة بمتابعة جميع القضايا المتعلقة بتلك المشاريع برؤية موحدة تخدم تطور جميع فئات المشاريع الفلسطينية (الدماغ ، 2010)

خصائص المشاريع الصغيرة

تتميز المشاريع الصغيرة بعدة خصائص تجعلها قادرة على التكيف مع الدورة الاقتصادية وتحقيق أهداف مالكيها، ومن أهم هذه الخصائص وفقا لدراسات (مشني، 2018) (النمروطي وصيدم، 2012) (زنديق، 2017):

1. الملكية والإدارة: ترتبط الملكية ارتباطاً وثيقاً بالإدارة، حيث أن المالك هو مدير المشروع ويمارس وظائف الإدارة في آن واحد، وقد يعمل مع أفراد عائلته ويكون المشروع ذا صبغة عائلية، وتعمل هذه المشاريع على تغيير النظرة التقليدية للمرأة ورفع نسبة مشاركتها بالأعمال المختلفة.

2. سهولة التأسيس: تمتاز هذه المشاريع بسهولة الدخول والخروج من الأسواق، وكذلك رأس المال الذي يستخدم بتأسيسها منخفض نسبيا ومحدودية القروض اللازمة والمخاطرة المنطوية عليها، فأغلب المشاريع تكون من مدخرات ذاتية، وهيكلها التنظيمي غير معقد ويمتاز بالبساطة.

3. محدودية السوق: تعتمد المشروعات الصغيرة على الموارد الإنتاجية المحلية والأسواق المحلية لا تتعدى المنطقة الموجود فيها أحيانا، فهي تنتج منتجات بسيطة للمستهلك المحلي أو منتجات أولية للمشاريع الكبيرة.

4. الابتكار والتجديد: القدرة على تبني السياسات الجديدة والتطوير والتغيير وابتكار وأفكار جديدة طرحها في الأسواق؛ مما يؤدي إلى تنمية القدرات الفردية وقد تصل إلى براءات الاختراع.

5. المرونة: القدرة على التكيف مع المتغيرات بما يتلاءم مع المستجدات التي تحدث في الأسواق، وهذا يرجع إلى انخفاض عدد العاملين فيها.

6. المعرفة التفصيلية: تمتاز المشاريع الصغيرة بالمعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق نظرا لمحدودية السوق نسبيا، فمن الممكن التعرف على العملاء ومعرفة ظروفهم وأحوالهم واحتياجاتهم وتحليلها ودراسة توجهها.

7. بساطة التكنولوجيا المستخدمة: تمتاز التكنولوجيا المستخدمة بالبساطة والمحدودية في الآلات والمعدات؛ نظرا لضعف القدرة المالية لمالك المشروع.

8. جودة الإنتاج: تعتبر المشاريع الصغيرة ذات دقة وكفاءة وجودة عالية نسبيا لأن العمل فيها يعتمد على المهارة الحرفية وفقاً لأذواق المستهلكين.

أهمية المشاريع الصغيرة:

بالرغم من عدم وجود تعريف موحد للمشاريع الصغيرة، إلا أن أغلب البلدان أجمعت على أهمية هذه المشاريع من منظور اجتماعي واقتصادي من خلال تأثير المشاريع الصغيرة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: إجمالي الناتج المحلي، العمالة، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والإقليمية وتنويع وتوسيع الإنتاج، مما يؤدي إلى مكافحة الفقر بوصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء (الخضر، 2014).

تشكل المشاريع الصغيرة أهم مكونات النشاط الاقتصادي؛ لما تتميز به من مرونة وقدرة على التكييف مع الحاجات والرغبات للمستهلك وقدرتها أيضا على خدمة قطاعات من المجتمع لا تستطيع المشاريع الكبيرة تقديمها، فهي توفر العديد من السلع والخدمات التي تحل محل السلع المستوردة، وتلبي حاجات المجتمع بتكلفة منخفضة وجودة جيدة؛ مما يؤدي إلى تخفيف من العجز في الميزان التجاري وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ووفقا لتقرير أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) أن المشاريع الصغيرة تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية بإدخال تقنيات جديدة وحديثة، وتسهم هذه المشاريع على تحويل الأفكار الاستثمارية والإبداعية إلى مشاريع قائمة عن طريق الاستخدام الأمثل لرأس المال ببناء مشاريع فردية وطنية تحل محل المستورد، والتخفيف من ظاهرة البطالة ومن الأنماط السلوكية غير المحببة في المجتمع مثل السرقة وغيرها من السلوكيات السيئة بتوفير فرص عمل للشباب وتحويلهم إلى طاقات تنفع المجتمع (زنديق، 2017).

دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني

تعد المشاريع الصغيرة العمود الفقري لمنع الفقر والجهل والقضاء على البطالة وقدرتها على الإبداع والابتكار، ولها أدوار اقتصادية ووظيفية في الاقتصاد الوطني تتمثل فيما يلي: (فياض وآخرون، 2009)

الأدوار الاقتصادية: تعتبر المشاريع الصغيرة وحدات تشغيل واستثمار للمدخرات الخاصة في الاقتصاد الوطني، مما يسهم في زيادة الدخل القومي من حيث تنوع مصادر الدخل وتقليل معدل البطالة من خلال إنتاجية العاملين وجهودهم في العمل وتطويرهم لإشغال مناصب إدارية وقيادية عليا.

تسهم المشاريع الصغيرة في التقليل من التسربات والفائض المالي في الاقتصاد، وتقليل تكاليف التخزين والتسويق والتقليل من الاعتماد على السلع المستوردة الخارجية بتوفير مستلزمات إنتاج محلية.

الأدوار الوظيفية: تعمل المشاريع الصغيرة كحلقة وصل بين المشاريع التجارية المختلفة لترابط الأعمال فيما بينها من خلال العمل في تجارة التجزئة أو الجملة أو كوسطاء تجاريين، وقد تكون نواةً للمشاريع الكبيرة وتصبح من أعمدة الاقتصاد القومي وركائزه المستقبلية.

وتعود أهمية المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني للأسباب التالية: (عبد السلام وآخرون،2001)، (عفانه وأبو عيد، 2004)، (العطية، 2001)

1. الاستمرارية للمنافسة: تعتبر المنافسة أداة للتغير والتطوير والإبداع والتحسين والابتكار، ولا يمكن تجاهل دورها في الاقتصاد، فهي تظهر في الأسعار وشروط الائتمان والخدمة وجودة المنتج وتطوير طرق التصنيع والمصداقية في التعامل؛ وذلك بهدف شعور المستهلك بالرضا وإشباع حاجاته ورغباته.

2. التجديد: أن أصحاب المشاريع الصغيرة لهم دور رئيسي للتجديد والتحديث ولإبداء الأفكار الجديدة وذلك لزيادة أرباحهم وتطوير مشاريعهم ويجدون في ذلك حوافز تدفعهم للعمل والتركيز على منتجاتهم.

3. ترابط الأعمال التجارية: ويكون ذلك بالاعتمادية بين الأعمال، أي لا يمكن أن يعمل مشروع بشكل مستقل دون ترابط مع المشاريع الأخرى، بشراء مواد داخلة في الإنتاج أو بيع المنتجات للسوق، فالتكامل بين المشاريع هو أساس العملية التسويقية والمشاريع الصغيرة هي جوهر وأساس هذه العملية.

4. رواج الامتيازات: وهو رخصة لبراءة الاختراع أو علامة تجارية تخول حاملها تسويق منتجاته أو خدمات تحمل علامة أو اسم تجاري وفقاً لشروط وأحكام قانونية، وهو المنقذ القانوني من المنافسة الشديدة في سوق العمل.

5. البدايات غالباً صغيرة: إن المشاريع الصغيرة مصدر رئيسي للإبداع والابتكار والتجديد والاختراعات، فأغلب هذه المشاريع بدأت برؤوس أموال محدودة في سوق محلي، ونتيجة جهود أصحابها وتطويرها والنمو والاستمرارية تحولت لمشاريع كبيرة ذات علامة تجارية معروفة.

المبحث الثالث: القطاع الزراعي الفلسطيني

يشكل القطاع الزراعي جزءاً هاماً ومكوناً أساسياً من مكونات النسيج الوطني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، فهو الركيزة الأساسية والقاعدة الإنتاجية في بناء الاقتصاد الفلسطيني، ويعتبر الضمانة الأكيدة لمستقبل الشعوب ورفاهيتها _بشكل عام_ على الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية المختلفة وتعددها في فلسطين (عمرية، 2014).

يعتبر القطاع الزراعي من أعمدة الاقتصاد الفلسطيني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، أو من خلال نسبة القوى العاملة فيه، فهو من اهتمامات المواطن الفلسطيني؛ لما يشكله من مصدر للدخل والغذاء خاصة في أوقات الأزمات (رضوان، 2010).

لا يعتبر القطاع الزراعي مصدر رزق للشعب الفلسطيني فحسب أو مجرد فئة اقتصادية من الموازنات والخطط، بل ترتبط بتاريخ شعب فلسطين وهويته، فهو يمثل عنواناً للصمود والتشبث بالأرض، بالرغم من التحديات والقيود التي يعاني منها هذا القطاع وسيطرة الاحتلال على الأراضي والموارد، وقيود حركة الاستيراد والتصدير.

إن الأراضي الزراعية أولى العناصر التي فرضت عليها الضريبة؛ بسبب سهولة احتساب العائد الضريبي عنها، بداية من نظام الإقطاع إلى ضريبة الخراج التي فرضها المسلمون وصولاً إلى الضرائب الحالية المفروضة على هذا القطاع (عمرية، 2014).

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى واقع القطاع الزراعي الفلسطيني، وأهميته وأنواع الضرائب التي يخضع لها وكفاءته.

واقع القطاع الزراعي الفلسطيني

على الرغم من تطور القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي وتنشيط حركة الاستيراد والتصدير إلا أنه يعاني من مشاكل كثيرة تعيق نمو هذا القطاع الاقتصادي الحيوي، ومن أهم هذه المشاكل: (معهد الأبحاث التطبيقية، 2007) (عمرية، 2014) (معهد ماس، 2008)

المشاكل والمعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي وسياسته تجاه القطاع الزراعي:

عمل الاحتلال الإسرائيلي على مصادرة الأراضي الزراعية وبناء جدار الفصل العنصري، وما نجم عنه من عزل للأراضي التي تصل إلى 160_180 ألف دونم وعزل 30 بئراً ارتوازياً خلفه، ومنع الرعاة من الوصول إلى المراعي الطبيعية، كما اتبع الاحتلال سياسة اقتلاع الأشجار المثمرة وتجريف الأراضي الزراعية والسيطرة على المياه والتحكم بها، تحت غطاء ما يعرف بالإجراءات الأمنية، ووضع قيود لحركة المنتجات الزراعية المحلية، فأصبحت هذا المنتجات مكملة للمنتجات الإسرائيلية وليست منافسة لها، وتحكم الاحتلال بأسعار المستلزمات الإنتاجية كالمبيدات والأسمدة التي يحتاجها المزارع وعمل على استغلال الأيدي العاملة الفلسطينية التي تعمل في المزارع الإسرائيلية.

مشاكل ذات علاقة بالموارد الطبيعية:

تتثمل هذه المشاكل بملوحة التربة وانجرافها والجفاف؛ بسبب تذبذب هطول الأمطار، والزحف العمراني الحضري والتوسع في الانشاءات؛ نتيجة زيادة عدد السكان؛ مما يؤدي إلى قلة الأراضي الزراعية، وزيادة الأمراض النباتية التي تهاجم المحاصيل الزراعية؛ مما تسبب خسائر في المنتج الزراعي وتحتاج هذه الأمراض إلى استخدام المبيدات التي يسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي.

مشاكل ذات طابع اجتماعي واقتصادي:

يعاني القطاع الزراعي من عدم وجود نظام للتمويل الزراعي والريفي؛ مما أدى إلى قلة الاستثمارات الزراعية وعزوف الكثير عن العمل بهذا القطاع؛ بسبب ارتفاع عنصر المخاطرة؛ لعدم وجود نظام للتأمين الزراعي وتعويض المزارعين ضد الكوارث الطبيعية مثل الصقيع أو الجفاف.

إخضاع القطاع الزراعي للضريبة:

صدر قرار رقم 8 في عام 2011 لضريبة الدخل، تم فيه إلغاء الإعفاء على الدخول وإخضاع القطاع الزراعي للضريبة، وكذلك تم إلغاء القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء في عام 2008،

والذي يتعلق بإخضاع الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة الصفرية، وبسبب هذه التعديلات تراجع الاستثمار في القطاع الزراعي وخصوصاً قطاع الثروة الحيوانية؛ لأن مبالغ الاسترداد الضريبي أصبحت تشكل أرباحاً ضائعةً على المزارعين الذين لم يتمكنوا من تحميل هذه الضرائب للمستهلكين أو من يقوم بالشراء منهم، وأصبحت تشكل هذه القرارات عوامل طاردة للاستثمار في القطاع الزراعي وألحقت الضرر بالمزارعين وخاصة صغار المزارعين؛ مما دفع قسم كبير منهم إلى ترك عملهم أو اللجوء إلى التهرب الضريبي وعدم تقديم بيانات ومعلومات صحيحة إلى الدائرة الضريبية.

وفي عام 2016 تم إعادة اعفاء المزارعين من الضريبة، ولكن لجأ المزارعون إلى عدم فتح ملفات ضريبية في الدائرة الضريبية، أو تقديم أي معلومات خوفاً من إعادة إخضاعهم للضريبة مستقبلا، لذلك تعتبر هذه القرارات جائرة في حق المزارعين، خصوصاً إذا تم المقارنة مع الدول المجاورة مثل الأردن التي تقوم بإدراج غالبية منتجات القطاع الزراعي والحيواني في جداول ملحقة بالقانون وتطبق عليها ضريبة المبيعات بنسبة 4%.

أهمية القطاع الزراعي في فلسطين

بالرغم مما يعانيه القطاع الزراعي من تراجع مستمر، بسبب ممارسات الاحتلال التدميرية والقمعية، وعدم حصوله على الاهتمام بالدرجة المطلوبة من الجهات الوطنية، ومشاكله المتعلقة بالتسويق والتصدير والتمويل، إلا أنه ما زال يعد من أهم القطاعات الرئيسية في فلسطين، وتكمن أهميته بعدة نقاط يمكن توضحيها على النحو التالي: (معهد ماس، 2008)، (بكدار،2007)

1. توفير فرص عمل: تناقضت القدرة الاستيعابية للقطاع الزراعي، حيث كان القطاع الأول ضمن الاقتصاد الفلسطيني في استيعاب القوى العاملة التي وصلت إلى 14,15% من مجموع القوى العاملة في 2008، ثم هبطت تدريجياً لتصل إلى 11,88% عام 2011 لتصل أخيرا إلى 5,9% في عام 2019.

الجدول رقم (1): نسبة العاملين في القطاع الزراعي لمجموع القوى العاملة في فلسطين خلال فترة (2004_2019).

السنة	نسبة العاملين في القطاع الزراعي
2004	%16,4
2005	%15
2006	%16,7
2007	%16,1
2008	%14,1
2009	%11,8
2010	%11,8
2011	%11,9
2012	%11,5
2013	%10,5
2014	%10,4
2015	%8,7
2016	%7,4
2017	%6,7
2018	%6,3
2019	%5,9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني " مسح القوى العاملة 2019 "

من الملاحظ أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي في حالة تراجع دائم حسب ما يظهره الجدول السابق، ولعل السبب في ذلك يعود إلى تدني معدل الأجر اليومي في قطاع الزراعة عام 2018 نحو 47 شيقل وتدني المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وإخضاع قطاع الزراعة للضرائب.

وتعتبر العمالة في القطاع الزراعي عمالة موسمية، تتمثل في فترات الحصاد وقطف الثمار ويتميز القطاع الزراعي بقدرته على استيعاب مهارات عمل منخفضة لا تتطلب الخبرة والمهارة العملية والشهادة الجامعية، كما تتميز بتوفير فرص العمل للإناث، ويعود السبب في انخفاض عدد العاملين

في القطاع الزراعي إلى إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل عام 2011، وكذلك إخضاع الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة للتعرفة السارية كباقي القطاعات الاقتصادية.

2. بناء القدرة التنافسية للصناعات الغذائية: يمكن للقطاع الزراعي أن يشكل قاعدة ذات قدرات تنافسية لبعض الصناعات الغذائية لوجود فائض في بعض المحاصيل الزراعية، وهي الحمضيات والزيتون والبندورة والخيار والعنب، وذلك بتأسيس صناعة محلية؛ لخدمة النشاط الاقتصادي الفلسطيني، وخاصة أن الاقتصاد الفلسطيني يستورد كميات كبيرة من المنتجات الغذائية المصنعة وصلت قيمتها إلى 4851.6 مليون دولار أمريكي.

3. المحافظة على البيئة: وذلك عن طريق استصلاح الأراضي المنحدرة وزراعتها بالأشجار، وهذا يؤدي إلى منع انجراف التربة والحد من خطر التصحر والتلوث، ويسهم النشاط الزراعي في تحقيق التوازن البيئي والحد من الآثار السلبية على البيئة.

4. حماية الأرض من استغلال الاحتلال والمستوطنين: يعتبر تمسك المزارع الفلسطيني بأرضه وعمله بها والدفاع عنها من أهم وسائل مقاومة الاحتلال، ويحدث ذلك من خلال تشجيع استصلاح الأراضي الزراعية وزراعتها وخاصة الأراضي البعيدة عن المدن والقرى؛ وذلك للحد من التوسعات الاستيطانية ومصادرة الأراضي من قبل المستوطنين لإقامة مستعمراتهم عليها.

5. مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي: تتباين مساهمة القطاع الزراعي من عامل لآخر وتختلف هذه المساهمة باختلاف الإمكانيات والموارد الزراعية المتاحة، وينعكس هذا في ارتفاع مساهمة الإنتاج الزراعي في التنمية الاقتصادية، ويبقى الإنتاج الزراعي جزءاً هاماً من الناتج المحلي في حالة تصدير العديد من السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية.

جدول رقم (2): نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال الفترة (2004_2018).

السنة	نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الفلسطيني
2004	%6.93
2005	%5.24
2006	%5.45
2007	%6.42
2008	%6.26
2009	%5.96
2010	%5.58
2011	%5.96
2012	%4.65
2013	%4.16
2014	%3.81
2015	%3.28
2016	%3.1
2017	%2.8
2018	%3

المصدر: (بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني حول مساهمة الأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي للأعوام المذكورة).

من الملاحظ أن هذه النسب متدنية مقارنة مع القطاعات الآخرى كقطاع التجارة والخدمات، فحسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي في حالة تراجع وتدني حتى وصلت إلى 3% عام 2018 وقد يعود السبب في ذلك إلى ممارسات الاحتلال وبناء الجدار العنصري ومصادرة الأراضي وشق الطرق ومنع استيراد الأسمدة والأدوية الزراعية وفرض الضرائب وإغراق الأسواق بالبضائع الإسرائيلية.

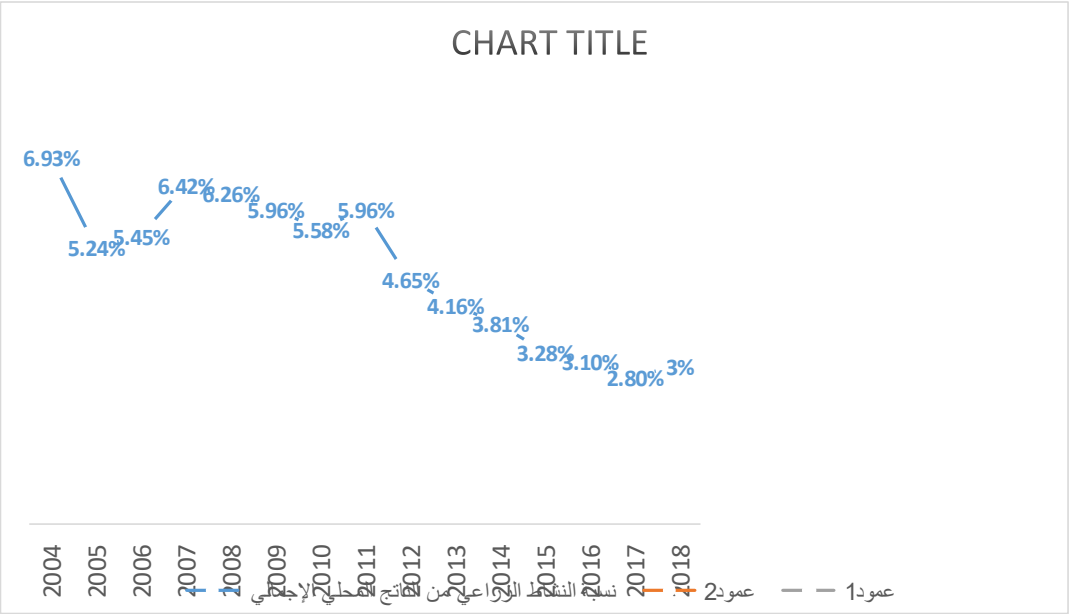

الشكل رقم (1) : يوضح نسبة النشاط الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي.

6. مساهمته في تخفيض العجز في الميزان التجاري: تسهم المنتجات الزراعية في التجارة الخارجية لفلسطين، وتعتبر الفواكه والزيتون وزيت الزيتون والخضراوات والزهور من أهم المحاصيل التي تصدر، وتعتبر إسرائيل هي المستورد الرئيسي للمنتجات الزراعية الفلسطينية، ومن ثم تليها الدول العربية والاتحاد الأوروبي، وللميزان التجاري أهمية خاصة لارتباطه بالأمن الغذائي الذي يوضح مدى اعتماد الدولة على ذاتها أم على الدول الأخرى، ويعتبر ضعف الأمن الغذائي ظاهرة اقتصادية تشترك فيها الدول النامية، لذلك تعتبر الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي مهملة، وميزانها التجاري في تناقص وعجز مستمر.

جدول رقم (3): يوضح إجمالي قيمة الصادرات الزراعية السلعية الفلسطينية بالألف دولار أمريكي في الفترة (2008_2018).

السنة	إجمالي قيمة الصادرات الزراعية السلعية الفلسطينية (بالألف دولار أمريكي)
2008	29.187
2009	26.894
2010	35.664
2011	47.592
2012	57.553
2013	64.889
2014	85.958
2015	103.520
2018	258.442

المصدر: (بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني حول إجمالي قيمة الصادرات السلعية الفلسطينية للأعوام المذكوره)

من الملاحظ أن إجمالي قيمة الصادرات الزراعية في تزايد مستمر حسب ما يظهره الجدول السابق، وحسب جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي من حجم الصادرات الفلسطينية عام 2012 بلغت 5.915% وفي عام 2015 بلغت 10.808%.

الضرائب على القطاع الزراعي الفلسطيني

يخضع القطاع الزراعي الفلسطيني لنوعين من الضرائب:

1. ضريبة الدخل (ضرائب مباشرة):

جاء في قانون ضريبة الدخل رقم (17) لعام 2004 بأنه يعفى دخل المزارعين من الضريبة، وذلك حسب معايير محددة لهذا الإعفاء ووفق لوائح وتعليمات، وهذا الإعفاء يشمل دخل الشخص الطبيعي، إما الشخص المعنوي فيخضع لضريبة الدخل، ولم يرد نص لاعفاءه بموجب القانون، وعلى الشخص الطبيعي المعفي من الضريبة المفروضة تقديم إقرار ضريبي معزز بالمستندات والمعلومات، وعلى مأمور التقدير تدقيقها والتأكد منها؛ لأن المكلف سيتعرض للعقوبات والمخالفات

المنصوص عليها في القانون في حالة عدم تقديم الإقرار أو المخالفة أو التلاعب أو الغش بالمعلومات.

وبشأن تعديلات قانون ضريبة الدخل لعام 2008 بقي الحال كما هو بإعفاء الشخص الطبيعي من المزارعين، إما في تعديلات القانون لعام 2011 رقم (8) تم إخضاع القطاع الزراعي بشكل كامل لضريبة الدخل كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. (عمرية، 2014)

وفي عام 2016 تم التعديل على قانون ضريبة الدخل وتم إضافة فقرة في المادة (7) المتعلقة بالإعفاءات:

"حول إعفاء دخل الشخص الطبيعي المتأتي من النشاط الزراعي"، ولكن ذلك لا يعني إعفاءهم من الضرائب المستحقة عليهم بأثر رجعي. (دائرة ضريبة الدخل)

2. ضريبة القيمة المضافة (ضرائب غير المباشرة):

يضم القطاع الزراعي تبعا لخضوعه لضريبة القيمة المضافة إلى قسمين:

1. قطاع الثروة الحيوانية: يخضع هذا القطاع بشكل كامل لضريبة القيمة المضافة كباقي القطاعات الاقتصادية، وفي عام 2008 قرر مجلس الوزراء إخضاع دخل المزارعين في هذاالقطاع لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر%، شريطة تسجيل مزارعين هذا القطاع لغايات ضريبة القيمة المضافة وتقديم الكشوفات الدورية الشهرية والحصول على الفواتير الضريبية عند البيع والشراء، ويحق للمزارعين الحصول على الاستردادات الضريبية المدفوعة على مدخلاتهم.

ويعني الاسترداد الضريبي: "إعادة تحصيل أو استرجاع المبالغ التي تمت إضافتها لتكاليف المواد المشتراه التي نسبتها 16%"، وهي تسمى ضريبة القيمة المضافة التي يتم إضافتها على مدخلات الإنتاج الزراعي مثل الضرائب التي تفرض على الأعلاف والأدوية البيطرية والمبيدات بجميع أنواعها التي يتم دفعها إلى دوائر الجمارك والضريبة للسلطة الفلسطينية من خلال فواتير الضريبة وللجهات الإسرائيلية من خلال فاتورة المقاصة، وهي: " فاتورة رسمية يصدرها الجانب الإسرائيلي

لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث يمكن من خلالها أن تقوم السلطة بتحصيل قيمتها الضريبية للمشتري الفلسطيني والبالغة 16% من الجانب الإسرائيلي ".

وفي عام 2011 صدر قرار بإخضاع قطاع الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة وفقا للنسب السارية كباقي القطاعات الاقتصادية، وإصدار الفواتير الضريبية عند البيع والحصول على فواتير ضريبية عند الشراء وتقديم الكشوفات الدورية الشهرية خلال 15 يوماً من الشهر التالي. (دائرة ضريبة القيمة المضافة)

2. قطاع الثروة النباتية: يخضع هذه القطاع لضريبة القيمة المضافة، باستثناء بعض أصناف الفواكه والخضراوات التي تخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر%.

كفاءة القطاع الزراعي

تختلف درجة كفاءة القطاع الزراعي من وقت إلى آخر، تبعاً لعدة عوامل، ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

الكفاءة الزراعية = نسبة مساهمة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي/ نسبة مساهمة العمالة الزراعية من العمالة الكلية. (نعوش، 2002).

جدول رقم (4): يوضح نسبة كفاءة القطاع الزراعي في سنوات إخضاع القطاع للضرائب وإعفائه منها.

النسبة / السنة	2004	2012	2015	2016	2018
نسبة مساهمة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي	%6.93	%4.65	%3.28	%3.1	%3
نسبة مساهمة العمالة الزراعية من العمالة الكلية	%16.4	%11.5	%8.7	%7.4	%6.3
نسبة كفاءة القطاع الزراعي	%42	%40	%37	%41.9	%47.6

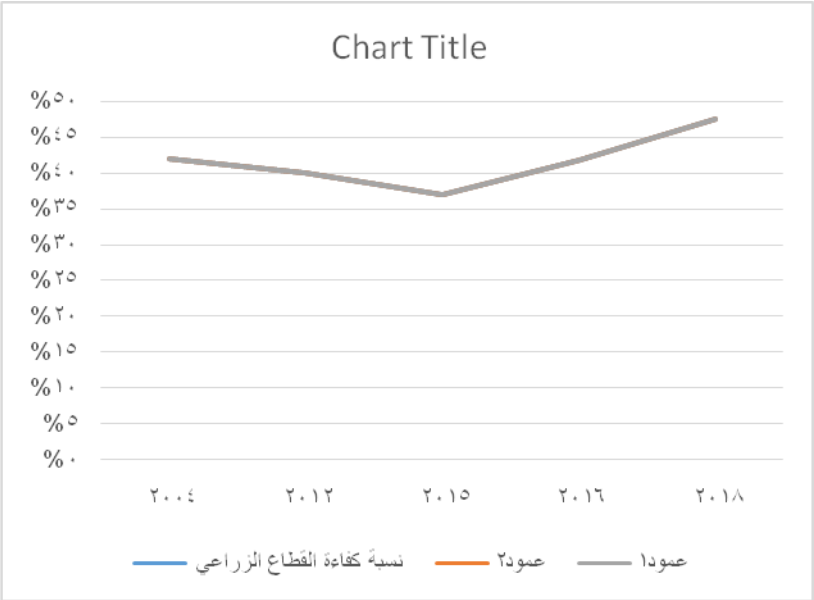

الشكل رقم (2): يوضح نسبة كفاءة القطاع الزراعي في فترات إخضاع القطاع للضريبة وإعفائه منها.

يتضح من الشكل السابق أن كفاءة القطاع الزراعي قد تراجعت، ففي عام 2004 كان القطاع الزراعي معفياً من الضرائب بموجب أحكام القانون، وكانت نسبة كفاءة القطاع الزراعي 42% وهي نسبة جيدة مقارنة مع متوسط الكفاءة في العالم العربي التي بلغت نسبة الكفاءة الاقتصادية الزراعية في العام نفسه 26%، وفي بداية عام2012 تم إخضاع القطاع الزراعي للضريبة بموجب أحكام القانون، ويعتبر هذا عاملاً مهماً مهم من العوامل المؤثرة في انخفاض كفاءة القطاع الزراعي، التي انخفضت لتصل إلى 40%، ثم تراجعت لتصل إلى 37% في عام 2015 ومع تعديلات عام 2016 تم إعادة الاعفاء للمزارعين، وارتفعت نسبة كفاءة القطاع الزراعي ل 41.9%، وارتفعت لتصل إلى 47.6% عام 2018.

المشاريع الصغيرة الزراعية الفلسطينية

على الرغم من الأهمية الكبيرة للمشاريع الصغيرة الزراعية والنجاح الذي حققته إلا أن واقعها يعبر عن مجموعة من المعيقات التي تحد عملها في تطوير الاقتصاد، فتواجه معيقات التمويل ونقص الضمانات وعدم وجود مؤسسة متخصصة ترعى المشاريع الصغيرة، ومن أهم وأكبر المعيقات (الضرائب) التي تسبب مشاكل مع الدوائر الضريبية لعدم توفر بيانات كافية عن هذه المنشآت (مشني، 2018)، فأغلب أصحاب المشاريع الزراعية لا ينظمون سجلات إدارية ومحاسبية تثبت

دخولهم ومصاريفهم؛ مما أدى إلى وجود أجواء غير منظمة وعلاقات غير جيدة تتسم بعدم الثقة والمصداقية بين المالك والإدارة الضريبية، مما أدى إلى امتناع أصحاب المشاريع الزراعية عن فتح ملفات ضريبية أو الإفصاح عن أي معلومات خوفا من إخضاعهم للضريبة مستقبلا، لذلك لجأ أصحاب المشاريع الصغيرة الزراعية (المحلات/ الدكاكين) إلى التعامل مع الجانب الإسرائيلي بإحضار بضائع زراعية مهربة دون فواتير ضريبية مع زيادة سعرها للمشتري (المزارع الصغير)، علما بأن القطاع الزراعي بأكمله معفي من الضريبة.

يرى اتحاد جمعيات المزارعين أن فرض ضريبة الدخل يدفع أصحاب المشاريع الزراعية للعزوف عن فتح ملفات ضريبية لهم، كما أنهم سيمتنعون عن تسليم فواتير المقاصة، ما يؤدي إلى حدوث خسائر في خزينة الدولة تتعلق بجباية ضريبة القيمة المضافة، فبعد صدور قرار بإعفاء المزارعين من ضريبة الدخل عام 2016، رأى الاتحاد أن هذا التعديل سيشجع أصحاب المشاريع الزراعية على تنمية القطاع الزراعي وتطويره وفتح ملفاتهم الضريبية والإفصاح عن جميع مشترياتهم لضريبة القيمة المضافة دون الخوف من أي ملاحقة ضريبية بحقهم.

أما فيما يخص ضريبة القيمة المضافة فإن اتحاد جمعيات المزارعين يطالبون بإعادة تفعيل الاسترداد الضريبي لمربي الثروة الحيوانية كما كان قبل عام2011 ؛ لأهمية هذا القطاع ودوره في توفير الأمن الغذائي للمستهلكين.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (عمرية، 2014) بعنوان " مدى إدراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع هذا القطاع للضرائب"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر إخضاع هذا القطاع للضرائب على استثماراتهم وبيان أنواع الضرائب المطبقة في فلسطين وعرض بنود قوانين ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وتعليماتها التي تعالج موضوع الاستثمار في القطاع الزراعي، وإلقاء الضوء على الحوافز والإعفاءات التي كان يتمتع بها القطاع الزراعي قبل

إخضاعه للضريبة، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن نسبة إدراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر إخضاع استثماراتهم للضرائب هي 66.2% وهي نسبة متوسطة.

2. دراسة (رضوان، 2010) بعنوان " الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي الفلسطيني".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأهمية الاقتصادية للزراعة والسياسة الزراعية وخطط التنمية الزراعية والقطاع الزراعي بصفة عامة، وتتبع المتغيرات التي حدثت على القطاع الزراعي الفلسطيني وتوضيح العلاقة الوطيدة بين القطاع الزراعي والاقتصاد الفلسطيني، ومن أهم النتائج التي توصل إليها أن هناك تراجعاً في قطاع الزراعة في الإنتاج المحلي الإجمالي وكذلك حصته من القوى العاملة وحصول انخفاض حاد في كمية الصادرات الزراعية قيمتها بحيث أن فلسطين أصبحت تعاني من عجز في ميزانها التجاري.

3. دراسة (صبري، 2008) بعنوان "تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طرق تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني، وذلك من أجل وضع استراتيجة خاصة بالتمويل الزراعي في فلسطين والتعرف على مصادر تمويل هذه القطاع ونصيبه من مصادر التمويل وتطرقت الدراسة للمشاكل والعقوبات التي تواجه القطاع الزراعي واحتياجات المزارع الفلسطيني من الدعم والتمويل الخارجي.

واعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية الخاصة بعملية التمويل للقطاع الزراعي وعلى وجهات نظر مسؤولي المؤسسات الزراعية المتعددة ورأي المزارعين الفلسطينين الذي تم تضمينه بالدراسة، ومن أهم ما تم التوصل إليه: انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل القوى العاملة، وفي حجم الصادرات بصورة عامة، وأن القطاع الزراعي هو أقل القطاعات استفادة من النظام المصرفي، حيث تبلغ نسبة القروض التي حصل عليها من البنوك أقل من 1% من مجموع التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

4. دراسة (بكدار، 2007) بعنوان "مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني"

وضحت هذه الدراسة واقع ومعطيات الزراعة في فلسطين، والمشاكل والصعوبات التي تواجه الزراعة الفلسطينية وبينت أهمية القطاع الزراعي في فلسطين وركزت على مظاهر التهميش والتشويه في هذا القطاع من حيث: قلة الدعم والمساعدات الخارجية والداخلية، محدودية الموازنات وغياب التعويضات والقروض وتمويل الاستثمار ودور الاحتلال الإسرائيلي في إضعاف القطاع الزراعي.

ومن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة، ضرورة وضع الزراعة في سلم أولويات التنمية الفلسطينية من تحديث وتطوير للسياسة الزراعية والبرامج التنفيذية وتخصيص المساعدات والدعم والتمويل لمساندة القطاع الزراعي مع التركيز على الشفافية والوضوح من أجل تعديل وضع الزراعة الفلسطينية.

5. دراسة (ملحم، 2006) بعنوان " أثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية للفترة ما بين 1994-2005".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية الحوافز الضريبية للمستثمرين وآراء المستثمرين في إجراءات الحصول على الحوافز الضريبية، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك أثر لضريبة الدخل على اتخاذ القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية، أما أهم التوصيات التي تم التوصل إليها، فهي منح المزيد من الإعفاءات والامتيازات للشركات التي تخضع لقانون تشجيع الاستثمار؛ من أجل جلب المزيد من الاستثمار إلى داخل أراضي الضفة الغربية وخاصة في ظل الظروف التي تتطلب التنمية والبناء.

6. دراسة (الرابي، 2003) بعنوان " الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي توجب القيام بعملية الإصلاح للضرائب غير المباشرة وذلك من خلال التعرف على الضرائب غير المباشرة المطبقة في فلسطين ومدى ملاءمتها

للاقتصاد الفلسطيني والوقوف على تطور هذه الضرائب منذ عهد الانتداب البريطاني ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن هناك أكثر من نظام ضريبي يحكم مناطق السلطة الوطنية، كما أن الأهداف التي وضعت من أجلها هذه القوانين تختلف عن أهداف التنمية في فلسطين وارتفاع العبء للضرائب غير المباشرة وأهم ما أوصى به الباحث ضرورة إجراء تعديلات جوهرية على الضرائب غير المباشرة من حيث النسب وحجم الأوعية التي تغترف منها إيراداتها وضرورة التركيز على الضرائب المباشرة وتفعيل بعضها كضرائب الأملاك والثروة .

الدراسات الأجنبية:

- **دراسة (Dennis, 2014) بعنوان " تأثير الضرائب على توليد الإيرادات في نيجيريا"**

هدفت الدراسة للتحقق من تأثير الأنظمة الضريبية المباشرة وغير المباشرة على ايرادات الدولة، حيث بينت مفهوم الضرائب وطبيعتها وأهدافها والنظام الضريبي النيجيري، وتوصلت إلى أن للضرائب أهمية كبيرة في المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي، ولها تأثير جوهري على إيرادات الحكومة، وأوصت الدراسة بإنشاء قاعدة مجهزة؛ لتحديد مصادر الدخل لدافعي الضرائب للحد من التهرب والفساد في الدوائر الضريبية.

- **دراسة (كارولين، 2012) بعنوان " أسباب فرض الضرائب الزراعية بالولايات المتحدة"**

بينت الدراسة الأسباب الرئيسية لفرض الضرائب الزراعية في الولايات المتحدة باعتبارها سياسة لحماية المزارع ومصدر حياته خاصة للمناطق الريفية، وتوصلت الدراسة إلى أنه ينبغي فرض الضرائب ضمن نهج منطقي يطبق باستمرار وعرضه على دافعي الضرائب بوضوح وشفافية على أساس الاستخدام العادل أو القيمة السوقية ويجب أيضا تقييم الحقول الزراعية بأسعار أقل من القيمة السوقية لاستخدامها لأغراض الإنتاج الزراعي.

- **دراسة (معهد الباكستان للإدارة التشريعية والشفافية، 2011) بعنوان " فرض الضرائب على الدخل الزراعي في باكستان"**

ناقشت الدراسة الإطار القانوني لفرض الضرائب على القطاع الزراعي في الباكستان، وبينت وجهة نظر المؤيدين والمعارضين لفرض هذه الضرائب، حيث يرى المؤيدون أن فرض الضرائب على القطاع الزراعي يؤدي لزيادة الإيرادات العامة لأن الدخل في المناطق الريفية قد ارتفع ويمكن الاستفادة منه، أما المعارضون فيرون أن الضريبة ستزيد العبء على المزارعين الفقراء، وهذا يؤثر سلبا على أداء القطاع الزراعي.

وأوصت الدراسة بإعادة هيكلة النظام الضريبي وتعديل التشريعات القائمة.

التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت معظم الدراسات السابقة موضوعاً رئيسياً يركز على عناصر عدة، منها التركيز على النظام الضريبي فقط، والتركيز على القطاع الزراعي الفلسطيني بشكل عام كدراسة رضوان (2010) ودراسة صبري (2008)، والتركيز على ضريبة الدخل على القطاع الزراعي، ومنها أيضا من ركز على إدراك المستثمرين لإخضاع القطاع الزراعي الفلسطيني للضرائب كدراسة عمرية (2014)، فاتفقت معها هذه الدراسة بأن الإعفاءات لها دور كبير في التشجيع على الاستثمار وتنميته، واتفقت مع دراسة (الرابي، 2003) على ضرورة اجراء تعديلات جوهرية علي النسب والنظام الضريبي لتحقيق أهداف الدولة، وأيضا اتفقت مع دراسة (بكدار، 2007) بضرورة وجود معاملة تفضيلية للقطاع الزراعي لزيادة إيرادات الدولة، واختلفت مع دراسة (رضوان، 2010) بتزايد كميات الصادرات الزراعية وعدم تراجعها.

وتتميز هذه الدراسة عن غيرها بتركيزها على معرفة أثر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين، وذلك من خلال التعرف على النظام المطبق في فلسطين وأنواعه وبيان أهمية دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني والتعرف على واقع القطاع الزراعي الفلسطيني، واستعراض القوانين الضريبية المطبقة عليه، بالإضافة إلى بيان نسبة مساهمته من

الناتج المحلي الإجمالي والايدي العاملة وقيمة الصادرات السلعية منه خلال الفترة (2004_2018)، وبيان نسبة كفاءة القطاع الزراعي خلال سنوات إخضاعه وإعفائه من الضرائب.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة

اعتماداً على طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كمياً، بالإضافة الى الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يدرس العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويصف درجة العلاقة بين هذه المتغيرات وصفاً كمياً، ويقارن بين نتائجها، وذلك باستخدام مقاييس كمية، لهذا فإن المنهج الوصفي هو الأنسب لمثل هذه الدراسة ويحقق أهدافها بالشكل الذي يضمن الدقة والموضوعية.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من أصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة، واعتمدت الباحثة على البيانات الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني، لمعرفة عددهم، حيث وصل عددهم إلى ما يقارب 140 ألف منشأة اعتمادا على الاحصائيات المنشورة عام 2018 .

عينة الدراسة

قامت الباحثة باختيار عينة طبقية مؤلفة من (350) شخصاً من أصحاب المشاريع الصغيرة الزراعية، وذلك بعد جمع إجاباتهم حول أسئلة الدراسة والمقارنة بينها؛ لاستخلاص نتائج الدراسة والإجابة عن فرضياتها.

أدوات الدراسة

استخدمت الباحثة استبيان تكونت من قسمين رئيسيين، اشتمل القسم الأول على البيانات الأساسية (المتغيرات الديمغرافية) وهي: سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، واشتمل القسم الثاني على المعلومات المتعلقة بأثر الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين والتي ضمت

(30) سؤالاً مختلفاً، واشتمل هذا القسم على خمسة محاور مختلفة وهي: الإعفاءات الضريبية، ملاءمة الشرائح، إجراءات العمل في دوائر الضريبة، التشريعات الضريبية، أداء المشاريع الصغيرة، وقامت الباحثة بتصميمها من خلال الإطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة، مثل دراسة (الرابي، 2003)، ودراسة (ملحم، 2006)، ودراسة(عمرية، 2014).

صدق ادوات الدراسة:

من أجل التحقق من صدق العبارات التي تكونت منها أداة الدراسة لجأت الباحثة لاستخدام صِدق المحكِّمين، وهو ما يُعرف بالصِّدق المنطقي أو الصدق الظاهري، وذلك بعرض الاستبيان على (أربعة) محكمين من ذوي الاختصاص في الجامعات الفلسطينية كما هو موضح في (ملحق2)، وذلك بهدف التَّأكد من مناسبة المقياس لما أُعدَّ من أجله، وسلامة صياغة الفقرات، وأجمع جميع المحكمين على صلاحية الفقرات مع القيام ببعض التعديلات اللغوية.

ثبات أدوات الدراسة:

استخدمت الباحثة ثبات التجانس الداخلي (Consistency)؛ من أجل فحص ثبات أداة الدراسة، وهذا النوع من الثبات يشير إلى قوة الارتباط بين الفقرات في أداة الدراسة، ومن أجل تقدير معامل التجانس استخدمت الباحثة معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)؛ لفحص ثبات أداة الدراسة، على جميع فقرات المقياس، وكل محور على حده كما في الآتي:

جدول (5): عدد الفقرات وقيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha).

الرقم	المحور	عدد الفقرات	الثبات
1	الإعفاءات الضريبية	7	0.893
2	ملاءمة الشرائح	5	0.754
3	إجراءات العمل في دوائر الضريبة	6	0.631
4	التشريعات الضريبة	7	0.762
5	أداء المشاريع الصغيرة	4	0.664

يتضح من الجدول (5) أن قيم معاملات ثبات كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة قد بلغت على التوالي كما يلي: الإعفاءات الضريبية (0.893)، ملاءمة الشرائح (0.754)، التشريعات الضريبية (0.762)، أداء المشاريع الصغيرة (0.664)، وأقلها كان لمحور إجراءات العمل في دوائر الضريبة (0.631)، كما يلاحظ أن معامل ثبات كرونباخ ألفا لجميع الفقرات ككل بلغ (0.713) وتعتبر هذه القيمة مرتفعة وتجعل من الأدوات مناسبة لأغراض الدراسة.

تصحيح مقياسي الدراسة:

تكون المحور الأول من الاستبيان والمرتبط بالإعفاءات الضريبية بصورته النهائية من (7) فقرات مختلفة، أما المحور الثاني والمتعلق بملاءمة الشرائح فقد تكون من (5) فقرات، اما المحور الثالث والمتعلق بإجراءات العمل في دوائر الضريبة فقد تكون من (6) فقرات، تلاه المحور الرابع والمتعلق بالتشريعات الضريبية الذي تكون من (7) فقرات، والمحور الأخير والمتعلق بأداء المشاريع الصغيرة والذي ضم (4) فقرات مختلفة، وقد بنيت جميع الفقرات بالاتجاه الإيجابي، ويطلب من المستجيب تقدير إجاباته عن طريق تدرج ليكرت (Likert) خماسي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما يلي: موافق بشدة (5) – موافق (4) – محايد (3) – معارض (2) – معارض بشدة (1) درجة.

ولغايات تفسير المتوسطات الحسابية، ولتحديد مستوى موافقة عينة الدراسة وإجاباتها عن الأسئلة التي شملها استبيان الدراسة، حولت العلامة وفق المدى الذي تتراوح ما بين (1–5) وتصنيف الدرجات إلى ثلاث فئات: عالية ومتوسطة ومنخفضة، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى _ الحد الأدنى (لتدرج)}}{\text{عدد المستويات المفترضة}} = \frac{1-5}{3} = 1.33$$

وبناءً على ذلك، فإنّ فئات الإجابة على المقياس تكون على النحو الآتي:

جدول (6): درجات احتساب مستوى الموافقة لمحاور الدراسة المتعلقة بأثر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين.

مستوى منخفض	**2.33 فأقل**
مستوى متوسط	**3.67_2.34**
مستوى مرتفع	**5 -3.68**

تصميم الدراسة ومتغيراتها

اشتملت الدراسة على المتغيرات المستقلة والتابعة الآتية:

أ- المتغيرات الديمغرافية:

- **سنوات الخبرة:** وله أربعة مستويات (5 سنوات فأقل، من 6- 10 سنوات، من 11- 15 سنة، أكثر من 15 سنة).

- **المؤهل العلمي:** وله أربعة مستويات (ثانوية عامة فأقل، دبلوم، بكالوريوس، ماجستير فأعلى).

ب- المتغيرات المستقلة:

- الإعفاءات الضريبية. - ملاءمة الشرائح.

- إجراءات العمل في دوائر الضريبة. - التشريعات الضريبية.

ج- المتغير التابع:

- أداء المشاريع الصغيرة.

إجراءات الدراسة

أتبعت الباحثة في تنفيذ الدراسة عدداً من الخطوات على النحو الآتي:

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- –تحديد أفراد عينة الدراسة.
- الحصول على موافقة الجهات ذات الاختصاص.
- قامت الباحثة بتوزيع الأداة على عينة الدراسة، واسترجاعها، وجرى توزيع (350) استبيان، استرجع منها (322) استبيان، وجرى تحليل (300) استبيان منها، وجميعها استبيانات صالحة للتحليل، وهي التي شكلت عينة الدراسة.
- إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائيا باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
- –استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

المعالجات الإحصائية

من أجل معالجة البيانات قامت الباحثة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.
- معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)؛ لفحص الثبات.
- تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)؛ لفحص الفرضيات المتعلقة بسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي.
- معادلة الانحدار البسيط وقيم R لفحص قوة العلاقة ما بين متغيرات الدراسة.

الفصل الرابع
عرض نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة في ضوء أسئلتها وفرضيتها التي تم طرحها، وقد نظمت وفقاً لمنهجية محددة في العرض، حيث عرضت في ضوء أسئلتها، ويتمثل ذلك في عرض نص السؤال، كما عرضت في ضوء فرضيتها ويتمثل ذلك في عرض نص الفرضية يلي ذلك مباشرة الإشارة إلى نوع المعالجات الإحصائية المستخدمة، ثم جدولة البيانات، ووضعها تحت عناوين مناسبة، يلي ذلك تعليقات على أبرز النتائج المستخلصة، وهكذا يتم عرض النتائج المرتبطة بكل سؤال وفرضية على حدة.

وفيما يأتي وصف لخصائص عينة الدراسة حسب متغيراتها:

جدول (7): توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها الديمغرافية.

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	65	21.7
	من 6- 10 سنوات	114	38.0
	من11- 15 سنة	81	27.0
	أكثر من 15 سنة	40	13.3
	المجموع	300	100.0
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	136	45.3
	دبلوم	96	32.0
	بكالوريوس	58	19.4
	ماجستير فأعلى	10	3.3
	المجموع	300	100.0

يتضح من الجدول السابق:

1. كانت سنوات الخبرة الأعلى لعينة الدراسة هي (من 6- 10 سنوات) بنسبة 38% من العينة التي شملتها الدراسة، تلاها سنوات الخبرة (من 11- 15 سنة) بنسبة وصلت إلى 27%، تلاها سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل) بنسبة 21.7%، بينما كانت أقل نسبة هي لسنوات الخبرة (أكثر من

10 سنوات) بنسبة وصلت إلى 13.3% من العينة، وتشير هذه النتيجة إلى ارتفاع نسبة الشباب ممن يمثلون أصحاب المشاريع الصغيرة الزراعية.

2. كانت النسبة الأعلى من عينة الدراسة ذات مؤهل علمي (ثانوية عامة فأقل)، حيث وصلت نسبتهم إلى 45.3%، تلاها بعد ذلك المؤهل العلمي (دبلوم) بنسبة وصلت إلى 32% من العينة، تلاها المؤهل العلمي (بكالوريوس) بنسبة وصلت إلى 19.4% من عينة الدراسة، بينما كان أقلها المؤهل العلمي (ماجستير فأعلى) بنسبة وصلت إلى 3.3% من العينة التي شملتها الدراسة، وتشير هذه النتيجة إلى أن الأشخاص ذو مؤهل علمي (ثانوية عامة فأقل) هم أكثر نسبة يمثلون القطاع الزراعي.

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

نتائج السؤال الأول:

ما أثر الإعفاءات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول اشتملت أداة الدراسة على (7) أسئلة مختلفة؛ لقياس أثر الإعفاءات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي لدى عينة الدراسة، وحُسبت التكرارات والنسب المتعلقة بإجابات أصحاب المشاريع الصغيرة.

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول المتعلق بالإعفاءات الضريبية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرقم	ترتيب الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	5	الإعفاءات الضريبية تشجع المكلفين على سداد الضريبة وبالتالي على أداء المشاريع الصغيرة	3.83	.737	%76.6	مرتفع
2	1	تزيد الإعفاءات الضريبية من حصيلة المشاريع الصغيرة	3.98	.656	%79.6	مرتفع

3	**4**	**الإعفاءات الضريبية غير مناسبة ولا تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي**	3.84	.782	%76.8	مرتفع
4	**3**	**انعكست الإعفاءات الضريبية على القطاع الزراعي بشكل كبير**	3.88	.723	%77.6	مرتفع
5	**6**	**تعمل الإعفاءات الضريبية على تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي ومن ثم زيادة الانتاجية**	2.69	1.003	%53.8	متوسط
6	**7**	**يسهل توعية المكلفين بالإعفاءات الضريبية**	2.46	.870	%49.2	متوسط
7	**2**	**تشجع الإعفاءات الضريبية على زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة حصيلة المشاريع الصغيرة**	3.93	.775	%78.6	مرتفع
		الإعفاءات الضريبية	**3.51**	**.397**	**%70.2**	**متوسط**

يتضح من الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور الإعفاءات الضريبية، قد تراوحت ما بين (3.89 – 2.46)، وجاءت فقرة "تزيد الإعفاءات الضريبية من حصيلة المشاريع الصغيرة" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرة (3.98) وبنسبة مئوية (79.6%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة "يسهل توعية المكلفين بالإعفاءات الضريبية" في المرتبة الاخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.46) وبنسبة مئوية (49.2%) وبتقدير متوسط. وقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور أثر الإعفاءات الضريبية (3.51) وبنسبة مئوية (70.2%) وبتقدير متوسط، تشير هذه النتيجة إلى أن الإعفاءات الضريبية يجب أن تتناسب مع القطاع الزراعي لما لها دور كبير بتشجيع الاستثمار ورفع كفاءة وإنتاجية القطاع وزيادة حصيلة وأداء المشروعات الزراعية الصغيرة.

نتائج السؤال الثاني:

ما أثر ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني اشتملت أداة الدراسة على (5) أسئلة مختلفة؛ لقياس أثر ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي لدى عينة الدراسة، وحُسبت التكرارات والنسب المتعلقة بإجابات أصحاب المشاريع الصغيرة.

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني المتعلق بملاءمة الشرائح والنسب الضريبية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرقم	ترتيب الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	4	تعتبر الشرائح الضريبية ملائمة لجميع المكلفين من النسب الخاصة بكل شريحة	2.50	.871	%50	متوسط
2	3	معدلات الضريبة الحالية تؤدي إلى تراجع الاستثمار في القطاع الزراعي	3.83	.698	%76.6	مرتفع
3	1	المغالاة في النسب الضريبية يزيد من تراجع المشروعات الصغيرة في القطاع الزراعي	3.86	.678	%77.2	مرتفع
4	3	زيادة الضريبة على المشاريع الصغيرة يعمل على الحد من إنتاجية المشاريع الصغيرة	3.83	.675	%76.6	مرتفع
5	2	الغرامات التي تفرض على المكلفين تعتبر عقوبات كبيرة	3.84	.951	%76.8	مرتفع
		ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية	**3.57**	**.392**	**%71.4**	**متوسط**

يتضح من الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية قد تراوحت ما بين (3.86 – 2.50)، وجاءت فقرة المغالاة في النسب الضريبية يزيد من تراجع المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرة (3.86) وبنسبة مئوية (77.2%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " تعتبر الشرائح الضريبية ملاءمة لجميع المكلفين من النسب الخاصة بكل شريحة" في المرتبة الاخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.50) وبنسبة مئوية (50%) وبتقدير متوسط. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور أثر ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية (3.57) وبنسبة مئوية (71.4%) وبتقدير متوسط، وتشير هذه النتيجة إلى أن الشرائح الضريبية غير ملاءمة لجميع المكلفين وأن الضرائب يجب أن تتناسب مع دخل المكلف لتأثيرها على الاستثمار وأداء المشاريع الزراعية الصغيرة.

نتائج السؤال الثالث:

ما أثر إجراءات العمل في الدوائر الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث اشتملت أداة الدراسة على (6) أسئلة مختلفة لقياس أثر إجراءات العمل في الدوائر الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي لدى عينة الدراسة، وحُسبت التكرارات والنسب المتعلقة بإجابات أصحاب المشاريع الصغيرة.

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث المتعلق بإجراءات العمل في الدوائر الضريبية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرقم	ترتيب الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	6	تعمل الإدارة الضريبية على تسهيل اجراءات العمل في المشاريع الصغيرة	2.75	.921	%55	متوسط
2	2	وجود علاقات شخصية بين الموظف والمكلف يؤثر سلبا على بعض المشاريع الصغيرة	3.79	.698	%75.8	مرتفع
3	3	وجود علاقات مالية بين الموظف والمكلف يؤثر سلبا على المشاريع الصغيرة	3.75	.729	%75	مرتفع
4	1	استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة في اجراءات العمل يسهل من عمل المشاريع وسرعة أدائها	3.88	.712	%77.6	مرتفع
5	5	توجد سياسات وإجراءات تسهل عملية التحصيل وبالتالي تنعكس على أداء المشاريع الصغيرة	3.20	1.017	%64	متوسط
6	4	الزيارات المتكررة من قبل الموظفين لأماكن عمل المشاريع الصغيرة يؤثر على الأداء	3.39	.898	%67.8	متوسط
		إجراءات العمل في دوائر الضريبة	**3.46**	**.402**	**%69.2**	**متوسط**

يتضح من الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور إجراءات العمل في دوائر الضريبة قد تراوحت ما بين (3.88 – 2.75)، وجاءت فقرة "استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة في إجراءات العمل يسهل من عمل المشاريع وسرعة أدائها" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرة (3.88) وبنسبة مئوية (77.6%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " تعمل الإدارة الضريبية على تسهيل إجراءات العمل في المشروعات الصغيرة" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.75) وبنسبة مئوية (55%) وبتقدير متوسط. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور أثر إجراءات العمل في دوائر الضريبة (3.46) وبنسبة مئوية (69.2%) وبتقدير متوسط، تشير هذه النتيجة لعدم وجود سياسات وإجراءات في الدوائر الضريبية تسهل عملية التحصيل الضريبي، وأيضا يجب وجود وسائل تقنية وأساليب حديثة تؤثر إيجابيا على أداء المشاريع الزراعية الصغيرة.

نتائج السؤال الرابع:

ما أثر التشريعات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الرابع اشتملت أداة الدراسة على (7) أسئلة مختلفة لقياس أثر التشريعات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي لدى عينة الدراسة، وحُسبت التكرارات والنسب المتعلقة بإجابات أصحاب المشاريع الصغيرة.

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع المتعلق بالتشريعات الضريبية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرقم	ترتيب الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	7	النظام الضريبي ملائم ويفي باحتياجات المشاريع الصغيرة.	2.53	.882	%50.6	متوسط
2	1	يتجاهل مأموري الضريبة أوضاع أصحاب المشاريع الصغيرة	3.89	.646	%77.8	مرتفع
3	2	تطبيق الغرامات الواردة في النظام الضريبي على المشاريع الصغيرة يؤدي إلى تراجع الاستثمار فيها	3.88	.606	%77.6	مرتفع
4	6	العقوبات الواردة في النظام الضريبي مناسبة.	2.75	.964	%55	متوسط
5	3	يوجد تقصير من قبل دوائر الضريبة في تطبيق نظام التحفيزات والتسهيلات	3.76	.852	%75.2	مرتفع
6	4	يدفع المكلف ما عليه من ضريبة كاملة	3.09	.707	%61.8	متوسط
7	5	تتساهل دائرة الضريبة في استخدام الصلاحيات الممنوحة لها حسب القانون في فرض عقوبات على المكلفين	2.83	.968	%56.6	متوسط
		التشريعات الضريبية	**3.25**	**.308**	**%65**	**متوسط**

يتضح من الجدول (11) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور التشريعات الضريبية قد تراوحت ما بين (3.89 – 2.53)، وجاءت فقرة "يتجاهل ماموري الضريبة أوضاع أصحاب المشاريع الصغيرة" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرة (3.89) وبنسبة مئوية (77.8%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة" النظام الضريبي ملائم ويفي باحتياجات المشاريع الصغيرة" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.53) وبنسبة مئوية (50.6%) وبتقدير متوسط. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور أثر التشريعات الضريبية (3.52) وبنسبة مئوية (65%) وبتقدير متوسط، تشير هذه النتيجة لعدم ملاءمة النظام الضريبي للقطاع الزراعي وأن كثرة العقوبات والغرامات تؤدي إلى تراجع الاستثمار وأداء المشاريع الزراعية الصغيرة.

إما فقرات المحور الخامس المتعلق بأداء المشاريع الصغيرة، اشتملت أداة الدراسة على (5) أسئلة مختلفة لقياس مستوى أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي لدى عينة الدراسة، وحُسبت التكرارات والنسب المتعلقة باجابات أصحاب المشاريع الصغيرة.

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الخامس المتعلق بأداء المشاريع الصغيرة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	ترتيب الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	2	الإعفاءات الضريبية أثرت بشكل ايجابي على اداء المشاريع الصغيرة	3.36	.910	%67.2	متوسط
2	3	تعتبر الشرائح الضريبية ملائمة للعاملين في المشاريع الصغيرة مما ينعكس ايجابا على اداء تلك المشاريع	2.74	.881	%54.8	مرتفع
3	4	إجراءات العمل في دوائر الضريبة تحفز العمل في المشاريع الصغيرة وتنعكس على أدائها بشكل جيد	2.69	.893	%53.8	متوسط
4	5	التشريعات الضريبية تراعي أهمية المشاريع الصغيرة	2.64	.980	%52.8	متوسط
5	1	يطرأ تراجع على الأداء في القطاع الزراعي بعد فرض الضرائب	4.01	.706	%80.2	مرتفع
		أداء المشاريع الصغيرة	**3.09**	**.500**	**%61.8**	**متوسط**

يتضح من الجدول (12) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي قد تراوحت ما بين (4.01 – 2.64)، وجاءت فقرة "يطرأ تراجع على الأداء في القطاع الزراعي بعد فرض الضرائب" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرة (4.01) وبنسبة مئوية (80.2%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " التشريعات الضريبية تراعي أهمية المشاريع الصغيرة " في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.64) وبنسبة مئوية (52.8%) وبتقدير متوسط. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور أداء المشاريع الصغيرة (3.09) وبنسبة مئوية (61.8%) وبتقدير متوسط، تشير هذه النتيجة إلى اعتدال أداء المشاريع الزراعية الصغيرة بتأثير المتغيرات المستقلة (الإعفاءات الضريبية، ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية،

إجراءات العمل في الدوائر الضريبية، التشريعات الضريبية) عليها، فالمشاريع الزراعية بحاجة لمعاملة تفضيلية واهتمام بشكل أكبر.

والجدول (13) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمحاور الدراسة مجتمعة لبيان أثر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي ككل مرتبة ترتيباً تنازلياً.

جدول (13): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة والدرجة الكلية مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم البعد	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	2	**الإعفاءات الضريبية**	3.51	.397	%70.2	متوسط
2	1	**ملاءمة الشرائح**	3.57	.392	%71.4	متوسط
3	3	**إجراءات العمل في دوائر الضريبة**	3.46	.402	%69.2	متوسط
4	4	**التشريعات الضريبة**	3.25	.308	%65	متوسط
5	5	**أداء المشاريع الصغيرة**	3.09	.500	%61.8	متوسط
الدرجة الكلية لمحاور الدراسة			**3.38**	**0.218**	**%67.6**	**متوسط**

يتضح من الجدول (13) أن أثر ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية اعتماداً على إجابات أفراد عينة الدراسة جاءت في المرتبة الأولى، وقد بلغ متوسطها الحسابي (3.57) وبنسبة مئوية (71.4%) وبتقدير متوسط، تلاها محور أثر الإعفاءات الضريبة وجاءت في المرتبة الثانية، وقد بلغ متوسطها الحسابي (3.51) وبنسبة مئوية (70.2%) وبتقدير متوسط، وفيما يتعلق بأثر إجراءات العمل في دوائر الضريبة فجاءت بمتوسط حسابي بلغ (3.46) وبنسبة مئوية (69.2%) وبتقدير متوسط، تلاها محور أثر التشريعات الضريبة بمتوسط حسابي بلغ (3.25) وبنسبة مئوية (65%)، بينما جاء في المرتبة الأخيرة محور أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي بمتوسط حسابي بلغ (3.09) وبنسبة مئوية (61.8%).

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية المتعلقة بأثر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي، فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.38) وبنسبة مئوية (67.6%) وبتقدير متوسط، مما يدل على أن أثر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي كانت متوسطة اعتماداً على إجابات العينة التي شملتها الدراسة، فالمشاريع الزراعية الصغيرة بحاجة لوسائل داعمة لتحقيق أهدافها ورفع أدائها وإنتاجيتها مما يؤدي لزيادة الاستثمار بالمشاريع الزراعية وزيادة فرص العمل والتأثير بشكل إيجابي على إيرادات الدولة.

النتائج المتعلقة بالفرضيات

فرضيات الدراسة (العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع)

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا يوجد أثر للإعفاءات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه " لا يوجد أثر للإعفاءات الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين"، استخدم اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (14) التالي:

الجدول (14): اختبار ANOVA لفحص أثر الإعفاءات الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي.

	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	F	مستوى الدلالة
الانحدار	.493	.493	1	1.977	.161
المتبقي	74.294	.249	298		
المجموع	74.787		299		

* دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

تبين من خلال الجدول السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (.161) وهي أكبر من القيمة المحدد في الفرضية، لذلك فأننا نقبل صحة الفرضية، ونقول إنه لا يوجد أثر للإعفاءات الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين.

وفيما يلي نموذج معادلة الانحدار البسيط بين المتغير التابع أداء المشاريع الصغيرة والمتغير المستقل الإعفاءات الضريبية:

جدول (15): نموذج معادلة الانحدار البسيط لأثر الإعفاءات الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي.

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	2.728	.257	10.619
الإعفاءات الضريبية	.102	.073	1.406

ولتفسير قوة العلاقة بين الإعفاءات الضريبية وأداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي الجدول التالي يبين قيم R square, R.

الجدول (16): قيم (R square and R) لأثر الإعفاءات الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي.

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.081	.007	0.003	0.499

وهذا يعني ان المتغير المستقل (الإعفاءات الضريبية) يفسر 0.7% فقط من تباين المتغير التابع (أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي) والباقي تفسرها متغيرات مستقلة أخرى.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا يوجد أثر لملاءمة الشرائح والنسب الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا يوجد أثر لملاءمة الشرائح والنسب الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين"، استخدم اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (17) التالي:

الجدول (17): اختبار ANOVA لفحص أثر ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي.

	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	F	مستوى الدلالة
الانحدار	1.693	1.693	1	6.901	.009
المتبقي	73.094	.245	298		
المجموع	74.787		299		

* دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

تبين من خلال الجدول السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (.009) وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية، لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية، ونقول انه يوجد أثر لملاءمة الشرائح والنسب الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين.

وفيما يلي نموذج معادلة الانحدار البسيط بين المتغير التابع لأداء المشاريع الصغيرة والمتغير المستقل ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية:

جدول (18): نموذج معادلة الانحدار البسيط لأثر ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	3.772	.262	14.374
ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية	.192	.073	2.627

ولتفسير قوة العلاقة بين ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية وأداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي الجدول التالي يبين قيم R square, R.

الجدول (19): قيم (R square and R) لأثر ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي.

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
.495	.019	.023	.150

وهذا يعني أن المتغير المستقل (ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية)، يفسر 1.9% فقط من تباين المتغير التابع (أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي) والباقي تفسرها متغيرات مستقلة أخرى.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: لا يوجد أثر لإجراءات العمل في دوائر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه " لا يوجد أثر لإجراءات العمل في دوائر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين"، استخدم اختبار ANOVA للتحقق من العلاقة، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (20) التالي:

الجدول (20): اختبار ANOVA لفحص أثر إجراءات العمل في دوائر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي.

	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	F	مستوى الدلالة
الانحدار	.464	.464	1	1.861	.179
المتبقي	74.323	.249	298		
المجموع	74.787		299		

* دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

تبين من خلال الجدول السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (.179)، وهي أكبر من القيمة المحدد في الفرضية، لذلك فأننا نقبل صحة الفرضية، ونقول إنه لا يوجد أثر لإجراءات العمل في دوائر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين.

وفيما يلي نموذج معادلة الانحدار البسيط بين المتغير التابع أداء المشاريع الصغيرة والمتغير المستقل إجراءات العمل في دوائر الضريبة:

جدول (21): نموذج معادلة الانحدار البسيط لأثر إجراءات العمل في دوائر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	2.748	.250	10.984
ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية	.098	.072	1.364

ولتفسير قوة العلاقة بين إجراءات العمل في دوائر الضريبة وأداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي الجدول التالي يبين قيم R square, R.

الجدول (22): قيم (R square and R) لأثر إجراءات العمل في دوائر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي.

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
.499	.003	.006	.079

وهذا يعني ان المتغير المستقل (إجراءات العمل في دوائر الضريبة) يفسر 0.6% فقط من تباين المتغير التابع (أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي)، والباقي تفسرها متغيرات مستقلة أخرى.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة: لا يوجد أثر للتشريعات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه " لا يوجد أثر للتشريعات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين"، استخدم اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (23) التالي:

الجدول (23): اختبار ANOVA لفحص أثر التشريعات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي

	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	F	مستوى الدلالة
الانحدار	3.323	3.323	1	13.858	.000
المتبقي	71.463	.240	298		
المجموع	74.787		299		

* دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

تبين من خلال الجدول السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (.000)، وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية، لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية، ونقول إنه يوجد أثر للتشريعات الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين.

وفيما يلي نموذج معادلة الانحدار البسيط بين المتغير التابع أداء المشاريع الصغيرة والمتغير المستقل التشريعات الضريبية:

جدول (24): نموذج معادلة الانحدار البسيط لأثر التشريعات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي.

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	1.975	.300	6.580
ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية	.342	.092	3.723

ولتفسير قوة العلاقة بين التشريعات الضريبية وأداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي الجدول التالي يبين قيم R square, R.

الجدول (25): قيم (R square and R) لأثر التشريعات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
.490	.041	.044	.211

وهذا يعني أن المتغير المستقل (إجراءات العمل في دوائر الضريبة)، يفسر 4.4% فقط من تباين المتغير التابع (أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي)، والباقي تفسرها متغيرات مستقلة أخرى.

وبهدف فحص علاقة المتغيرات المستقلة مجتمعة مع بعضها، استخدمت الباحثة معادلة الانحدار المتعدد لإظهار مدى قوة العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة الأربعة السابقة والمتغير التابع (أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي) من خلال فحص النموذج الرياضي التالي:

$$Y= a+ b_1(X1) +b_2(X2) +b_3(X3) +b_4(X4)$$

حيث **Y** = أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي

X1 = الإعفاءات الضريبية

X2= ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية

X3= إجراءات العمل في دوائر الضريبة

X4= التشريعات الضريبية

الجدول (26): نموذج معادلة الإنحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

	المعامل	Std. Error	قيمة (T)	P
CONSTANT	2.258	.418	5.406	.000
الإعفاءات الضريبية	.117	.072	1.629	.104
ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية	**-.294**	**.074**	**-3.989**	**.000**
اجراءات العمل	.042	.073	.581	.562
التشريعات الضريبية	**.407**	**.095**	**4.287**	**.000**

نلاحظ من خلال الجدول السابق وجود علاقة دالة احصائيا ما بين المتغيرين الستقلين (ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية والتشريعات الضريبية) والمتغير التابع، بينما لم تكن العلاقة دالة إحصائياً بين المتغيرين المستقلين (الإعفاءات الضريبية وإجراءات العمل في دوائر الضريبة) والمتغير التابع.

ومن خلال الجداول السابقة التي توضح نتائج العلاقة بين المتغيرات المستقلة التي شملتها الدراسة والمتغير التابع (أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي)، لاحظت الباحثة وجود متغيرات تؤثر بصورة أكبر من غيرها، مما يعني أن لها أثراً كبيراً في التغير الحاصل على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي، لذلك اعتمدت الباحثة على اختيار مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع وكانت النتائج كما يلي:

جدول (27): مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة مع المتغير التابع.

	أداء المشاريع	الإعفاءات الضريبية	ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية	إجراءات العمل	التشريعات الضريبية
أداء المشاريع	1				
الإعفاءات الضريبية	.081	1			
ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية	-.150*	.155	1		
إجراءات العمل	.079	.200	.165	1	
التشريعات الضريبية	.211*	.070	239	.256	1

يوضح الجدول السابق المتعلق بمصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة وجود علاقة قوية بين المتغيرين (ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية والتشريعات الضريبية) والمتغير التابع، وكانت العلاقة سلبية بين المتغير المستقل الثاني (ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية) والمتغير التابع (أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي، أي كلما زادت ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية في القطاع الزراعي أدى ذلك إلى قلة أو عدم التأثير على أداء المشاريع الصغيرة الزراعية، بينما كانت العلاقة إيجابية بين المتغير المستقل الرابع (التشريعات الضريبية) والمتغير التابع (أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي) أي كلما كانت التشريعات الضريبية مناسبة في القطاع الزراعي زاد تأثيرها بشكل إيجابي على أداء المشاريع الصغيرة الزراعية.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي، ومن أجل تحقيق ذلك استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة للدراسة، التي اشتملت على مجموعة من المجالات والمحاور التي تهدف للإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها، وبعد الانتهاء من تحليل البيانات وإجابات المستطلعين، فقد خرجت الباحثة بالنتائج الرئيسية التالية:

أولاً: مناقشة السؤال الأول:

ما أثر الإعفاءات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي؟

يتضح من خلال إجابات المستطلعين بأن تأثير الإعفاءات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي كان معتدلا، علما بأن الإعفاءات الضريبية لها دور كبير في تنمية الاستثمار بكافة القطاعات، وزيادة إيرادات خزينة الدولة من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ لتشغيل الأيدي العاملة وتقليل معدل البطالة وتشجيع المدخرات الوطنية ، كما أظهرت هذه الدراسة ضعف تلك الإعفاءات أو قلتها؛ وبالتالي يكون تأثيرها غير ملموس بشكل كبير، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (عمرية، 2014) حول مدى إدراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر إخضاع هذا القطاع للضرائب، وتتفق أيضا مع دراسة (ملحم، 2006) بمنح المزيد من الإعفاءات لجلب المزيد من الاستثمار داخل الأراضي الفلسطينية.

ثانياً: مناقشة السؤال الثاني:

ما أثر ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي؟

يتضح من خلال إجابات المستطلعين، بأن تأثير ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي كان معتدلا، مما يبين أن الشرائح الضريبية غير ملائمة لجميع المكلفين من النسب الخاصة بكل شريحة، وكون معدلات الضريبة الحالية تؤدي إلى تراجع الاستثمار في القطاع الزراعي، ومن خلال عدة دراسات سابقة بينت أن الشرائح والنسب الضريبية والتعديلات التي تمت عليها خلال سنوات ماضية هي تعديلات متشابهة غير مجدية في التأثير على زيادة إيرادات الدولة، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (الرابي، 2003) بضرورة اجراء تعديلات جوهرية على النسب لتحقيق أهداف الحكومة.

ثالثاً: مناقشة السؤال الثالث:

ما أثر إجراءات العمل في الدوائر الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي؟

يتضح من خلال إجابات المستطلعين بأن أثر إجراءات العمل في الدوائر الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي كان معتدلا، مما يظهر عدم وجود سياسات وإجراءات مناسبة تسهل عملية التحصيل الضريبي، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (عمرية، 2014) مما أدى إلى ضياع مبالغ كبيرة على المزارعين والدولة معا، وبالتالي تنعكس على أداء المشروعات الصغيرة.

رابعاً: مناقشة السؤال الرابع:

ما أثر التشريعات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي؟

يتضح من خلال إجابات المستطلعين بأن أثر التشريعات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي كان معتدلا، موضحا أن النظام الضريبي غير ملائم ولا يفي باحتياجات المشروعات الصغيرة، وأن تطبيق الغرامات الواردة في النظام الضريبي على المشروعات الصغيرة

يؤدي إلى تراجع الاستثمار فيها، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (الرابي، 2003) بضرورة اجراء تعديلات جوهرية على النظام الضريبي.

والواقع أن التشريعات الضريبية تنظم العلاقة بين الدوائر الضريبية والأفراد المكلفين بأداء الضرائب؛ لتنظيم عمليات الاستقطاع والربط والتحصيل؛ لتحقيق أهداف الدولة.

يتضح من خلال اجابات المستطلعين بأن مستوى أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين كان معتدلاً، مما يبين أن الإعفاءات الضريبية لم تؤثر بشكل إيجابي على أداء المشاريع الصغيرة، وبالتالي أظهرت الإجابات عدم ملاءمة الشرائح الضريبية للعاملين في المشاريع الصغيرة، فالتشريعات الضريبية لا تراعي أهمية قطاع المشاريع الصغيرة، وعليه فإن تأثير الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي قد بلغ المتوسط الحسابي.

فالمشاريع الصغيرة الزراعية الفلسطينية بحاجة لوسائل داعمة لتحقيق أهدافها ومهامها المخطط لها كشركات التسويق لمنتجاتهم وحاضنات وصناديق لتمويلها ودعمها، فهي بحاجة لاهتمام أكبر من قبل الدوائر الحكومية خاصة الدوائر الضريبية بمصداقية الإعفاءات ومعاملة القطاع الزراعي معاملة تفضيلية مميزة عن باقي القطاعات الأخرى، وبناء الثقة بين المكلف والموظف الضريبي لقدرة المكلفين المزارعين عن الكشف والافصاح بمصداقية عن مشاريعهم وأدائها وكفاءتها، مما يشجع على المشاريع الزراعية في فلسطين؛ لزيادة فرص العمل وتقليل معدل البطالة وزيادة إيرادات خزينة الدولة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضيات

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا يوجد أثر للإعفاءات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين.

تبين من خلال النتائج بأنه لا يوجد أثر للإعفاءات الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين. وبالتالي تقبل الفرضية.

وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى التوافق الكبير بين المستطلعين على عدم أهمية الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشروعات الصغيرة، وبالتالي لا تأثير لها على أداء المشروعات الصغيرة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا يوجد أثر لملاءمة الشرائح والنسب الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين.

تبين من خلال النتائج بأنه يوجد أثر لملاءمة الشرائح والنسب الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين. وبالتالي ترفض الفرضية.

وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى أن الشرائح الممنوحة الضريبية للمشروعات الصغيرة تختلف من قطاع إلى آخر، وكذلك تختلف نظرا لحجم المشروع الصغير، وعليه هناك تأثير لتلك الشرائح والنسب على أداء تلك المشروعات.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: لا يوجد أثر لإجراءات العمل في دوائر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين.

تبين من خلال النتائج بأنه لا يوجد أثر لإجراءات العمل في دوائر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين. وبالتالي تقبل الفرضية.

وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى عدم فاعلية اجراءات العمل المعمول بها في الدوائر الضريبية، حيث الإجراءات الكثيرة والمعاملات العديدة التي يجب على المستثمر القيام بها في الدائرة الضريبية، وبالتالي لا وجود لأي تأثير لإجراءات العمل في دوائر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة: لا يوجد أثر للتشريعات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين.

تبين من خلال النتائج بأنه يوجد أثر للتشريعات الضريبية على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين. وبالتالي ترفض الفرضية.

وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى عدم مواكبة التشريعات الضريبية الفلسطينية لتطور المشاريع الصغيرة وأهميتها، وبالتالي فالتشريعات لم تقدم تسهيلات ملموسة لتلك المشاريع حتى يتم الاستثمار بها والعمل على تطويرها.

خلاصة النتائج:

- الإعفاءات الضريبية لها دور كبير لجذب الاستثمار والتأثير على أداء المشاريع الزراعية الصغيرة.
- عدم وجود معاملة تفضيلية للقطاع الزراعي عن باقي قطاعات الاقتصاد الأخرى.
- القطاع الزراعي في تراجع مستمر، أصبح من أقل القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة وصلت إلى 3% عام 2018.
- عزوف قطاعات كبيرة عن العمل في مجال الزراعة، لقلة المردود المادي، ومعيقات الاحتلال، فرض الضرائب، والجهد الكبير الذي يتطلبه قطاع الزراعة.
- تطبيق الغرامات والعقوبات بكثرة تؤدي إلى تراجع الاستثمار بالمشاريع الصغيرة.
- عدم مواكبة التشريعات الضريبية؛ لتطور وأهمية المشروعات الزراعية.
- حرمان خزينة الحكومة من مبالغ كبيرة؛ لنتيجة تهرب أصحاب المشاريع من الضرائب بعدم تصريحهم عن بياناتهم ومبالغ صفقاتهم لعدم الثقة المتبادلة بين الطرفين.
- قلة فاعلية إجراءات العمل المعمول بها في الدوائر الضريبية، لتأثير على أداء مشاريع القطاع الزراعي.
- عدم تنظيم القطاع الزراعي ضريبيا.
- النظام الضريبي غير ملائم ولا يفي باحتياجات المشاريع الزراعية.

- عدم وجود سياسات وإجراءات مناسبة في الدوائر الضريبية تسهل عملية التحصيل الضريبي.
- الشرائح الضريبية لها تأثير جيد على المشاريع الصغيرة، وتختلف من قطاع إلى آخر.
- عدم وجود مؤسسة متخصصة تهتم وترعى المشاريع الصغيرة بشكل عام.
- المشاريع الزراعية الصغيرة بحاجة لوسائل داعمة لتحقيق أهدافها ومهامها، خاصة من قبل الدوائر الحكومية.

التوصيات:

توصي الباحثة بما يلي:

- تطبيق الإعفاءات الضريبة الممنوحة للمشاريع الصغيرة على جميع المشاريع الزراعية؛ لما لها من أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني.
- ضرورة ملاءمة الشرائح والنسب الضريبية لواقع المشاريع الصغيرة، حتى يتم زيادة الاستثمار في ذاك القطاع المهم.
- ضرورة العمل على زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي.
- تقديم الدعم الكافي للقطاع الزراعي وخاصة عمليات التوعية والإرشاد وبناء الثقة بين المزارعين وموظفي الضرائب؛ لزيادة الكفاءة والإنتاجية وتطوير القطاع ورفع نسبة العمالة فيه.
- وضع سياسات جادة من أجل وقف التراجع الحاصل في القطاع الزراعي.
- العمل على زيادة سرعة إجراءات العمل في دوائر الضريبة، ورفع كفاءتها؛ لما لذلك من تأثير على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين
- ضرورة تشجيع المزارعين بالتمسك بهذا القطاع.
- تنظيم مهنة الزراعة ضريبياً.

- إعادة النظر في ملف التعويضات بسبب الكوارث الطبيعية لما أهمية كبيرة بدعم المزارع.
- التعامل مع دخل القطاع الزراعي بأفضلية عن القطاعات الخدماتية والتجارية.
- إقرار نظام بحماية صغار المزارعين ودعمهم وتشديد الرقابة على الإنتاج.
- إنشاء مؤسسة خاصة لرعاية المشاريع الخاصة.

قائمة المصادر والمراجع

- إسحاق، جاد، هريمات نادر: "**واقع القطاع الزراعي في فلسطين**"، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس، فلسطين، 2007م.
- البسطامي، مؤيد: "**ضريبة القيمة المضافة المطبقة في فلسطين وضريبة المبيعات المطبقة في الأردن (دراسة مقارنة)**"، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، نابلس، فلسطين، 2006م
- التايه، هشام: "**النظام القانوني للإدارة الضريبية في فلسطين بين النظرية والتطبيق**"، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، نابلس، فلسطين، 2004م.
- جمام، محمود: "**النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية**"، جامعة محمود منتوري، أطروحة دكتوراة، الجزائر، 2010م.
- الجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني "**مسح القوى العاملة 2019**" http://pcbs.gov.ps/Downloads/book2515.pdf
- الجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني "**مساهمة الأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي 2018**"
- الجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني " **إجمالي قيمة الصادرات الزراعية الفلسطينية 2018** " **http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2469.pdf**
- الحاج، طارق: " **المالية العامة**"، الطبعة الثانية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، فلسطين، 2015م.
- حافظ، مجدي: " **جريمة التهريب الجمركي**"، القاهرة، مصر، 1995م.

- حسن، راوية محمد: "**إدارة الموارد البشرية، رؤية مستقبلية**" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001م.

- حسين، رلى عبد الرازق: " **مدى التزام الفاحص الضريبي بمعايير المراجعة الدولية وأثر ذلك في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي**"، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، فلسطين، 2010م.

- حماد، أيمن راشد: " **الضرائب على أرباح المهن الحرة في فلسطين**"، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، نابلس، فلسطين، 2004م.

- حمدلله، مؤيد ساطي: "**دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين**"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005م.

- الخطيب، كمال: " **دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين**"، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، فلسطين، 2006م .

- الخطيب، خالد، شامية، أحمد: "**أسس المالية العامة**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005م.

- الخضر، المصطفى، علي، سامر حسين: "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2014م.

- خلف، حسن فليح: "**المالية العامة**"، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2008.

- خيون، أحمد ثائر: ***"المشروعات الصغيرة للشباب ودورها في الحد من مشكلة البطالة"***، **مجلة لارك**، المجلد 4، العدد 31، العراق، 2018م.

- الدحلة، سمر: " **النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)**"، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، نابلس، فلسطين، 2004م.

- الدماغ، حنين جلال: "**دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة (دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة 1995_2008)**"، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010م.

- الرابي، ماجد محمد يوسف: "**الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة في فلسطين**"، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، نابلس، فلسطين، 2003م.

- رضوان، هشام محمد: " **الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي الفلسطيني**"، الأكاديمية العربية في الدنمارك، رسالة ماجستير، غزة، فلسطين، 2010م.

- زنديق، خلود يوسف: "**دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم**"، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، نابلس، فلسطين، 2017م .

- السلامين، ياسر، الدقة، عبد الرحمن: " **المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين**"، الطبعة الرابعة، المكتبة الأكاديمية، الخليل، فلسطين، 2014م.

- شامية، الخطيب، أحمد زهير، خالد: "**المالية العامة**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997م.

- الشرع، طالب نور: "**الجريمة الضريبية**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008م.

- الشيخ علي، أيمن خيري: "**تأخر ظهور قانون ضريبة القيمة المضافة الفلسطيني وأثره على الإيرادات**"، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، فلسطين، 2016م.

- صبري، نضال: " **تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني _ماس، رام الله، فلسطين، 2008م.

- صبري نضال رشيد: " **محاسبة ضريبة الدخل**"، جامعة القدس المفتوحة، 1998م.
- عبد السلام وآخرون: "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، الطبعة الأولى، صفاء للنشر والتوزيع، 2001م.
- العطية، ماجدة: "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2001م.
- عرقاوي، مصطفى محمد: " **الضريبة على الدخل: الضفة الغربية حسب أحكام القانون الأردني وما طرأ عليه من تعديلات**"، نابلس، فلسطين، 1983م .
- عفانة، أبو عيد، جهاد عبدالله، قاسم موسى: "**إدارة المشاريع الصغيرة**"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004م.
- علاونة، عاطف: " **الاسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة في فلسطين**"، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، نابلس، فلسطين، 2003م.
- عمرية، عبد الله إبراهيم: "**مدى إدراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر إخضاع هذا القطاع للضرائب**"، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، نابلس، فلسطين، 2014م.
- الفليت، عودة جميل: "***المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية***"، **مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)**، المجلد 19، العدد 2، 2011م.
- فوزي، عبد المنعم: "**المالية العامة والسياسة المالية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1994م .
- فياض وآخرون: " **إدارة المشروعات الصغيرة (اقتصاديات المشروعات الصغيرة)**"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م.

- أبو لحية، اسراء جمعة: ،"**دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لذوي الإعاقة في فلسطين (دراسة حالة_قطاع غزة)**"، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، غزة، فلسطين، 2016م.

- أبو ماضي، كامل: " **قياس أداء مؤسسات القطاع العام باستخدام بطاقة الأداء المتوازن**"، جامعة الجنان، رسالة ماجستير، طرابلس، لبنان، 2015م.

- لطفي، أمين السيد أحمد: " **الجوانب التشريعية والممارسات المحاسبية للضرائب المباشرة على أرباح منشآت الأعمال**"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991م.

- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار_بكدار: "**مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي**" رام الله، فلسطين، 2007م.

- المحاميد، موفق سمور: " **الطبيعة القانونية لقرارات تقدير ضريبة الدخل / دراسة مقارنة الأردن، مصر، الولايات المتحدة الأمريكية**"، جامعة آل البيت، رسالة ماجستير، عمان، الأردن، 2001م.

- المحجوب، رفعت " **المالية العامة**"، دار النهضة العربي، 1982م.

- مشني، جهاد مجاهد: "**واقع المشاريع الريادية الصغيرة وسبل تطويرها (حالة تطبيقية على محافظة بيت لحم)**"، جامعة القدس، رسالة ماجستير، القدس، فلسطين، 2018م.

- معالي، سامح: "**معوقات التحصيل لدى الإدارة الضريبة في فلسطين من وجهة نظر موظفي الضرائب**"، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، نابلس، فلسطين، 2015م.

- ملحم، سامر نعيم عبد يحيى: **أثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية للفترة ما بين (1994 –2005)**"، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، نابلس، فلسطين، 2006م.

- أبو نصار وآخرون: " **الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1996م.
- نصر الله، الصوراني، عبد الفتاح أحمد، غازي: "**دراسة حول/المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية**"، غزة، فلسطين، 2005م.
- نعوش، صباح: " **دراسة أزمة الزراعة في العراق**"، العراق، 2002م.
- النمروطي، صيدم، خليل أحمد، أحمد محمد: " **بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها**"، الجامعة الإسلامية، مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، غزة، فلسطين، 2012م.
- الوادي، محمود حسين: "**مبادئ المالية العامة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007م.
- الونداوي، نشأت: ***"أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق"*** ، **مجلة جامعة كربلاء العلمية**، المجلد 6، العدد 3، العراق، 2008م.
- ياسين، فؤاد توفيق: " **المحاسبة الضريبية** "، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2013م.
- يامين، الاء: "**دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام**"، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، نابلس، فلسطين، 2019م.
- اليحيى، خربوش، حسين: " **المالية العامة**"، الطبعة الأولى، جامعة القدس المفتوحة، 2000م.

الزيارات:

- دائرة ضريبة الدخل.
- دائرة ضريبة القيمة المضافة.
- الإغاثة الزراعية.

المراجع الأجنبية

- Dennis. Afuberoh, and Emmanue. Okoye l, PhD ,2014 ," ***The Impact of Taxation on Revenue Generation in Nigeria: A Study of Federal Capital Territory and Selected State"*** , **international Journal of Public Administration and Management Research (IJPAMR),** Vol. 2, No 2, pp:22 -47

- https://www.csgmidwest.org/policyresearch/1012aglandtaxes.aspx دراسة كارولين 2012

- https://pildat.org/ 2***011*** دراسة معهد الباكستان للإدارة التشريعية والشفافية

الملاحق

ملحق رقم (1)

الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
برنامج المنازعات الضريبية

استبيان

الأخوة والأخوات ...

تحية طيبة وبعد.

تقوم الباحثة بدراسة حول " **أثر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين** " وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية **في جامعة النجاح الوطنية.**

يرجى من حضرتكم تعبئة هذه الاستمارة؛ لما لها من أهمية لانجاز رسالة الماجستير، وتحيطك الباحثة علماً بأن هذه البيانات ستحاط بالسرية التامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

مع جزيل الشكر والاحترام لتعاونكم

الباحثة

عرين رضوان

<u>أولا: المعلومات الشخصية:</u>

القسم الأول: يرجى وضع إشارة (X) في المكان المناسب لرأيك:

سنوات الخبرة:

5 سنوات فأقل ( ) من 6-10 سنوات ( )

من 11-15 سنة ( ) أكثر من 15 سنة ( )

المؤهل العلمي:

ثانوية عامة فأقل ( ) دبلوم ( ) بكالوريوس ( ) ماجستير فأعلى ( )

القسم الثاني: يرجى الإجابة على أسئلة هذا القسم بوضع إشارة × في المكان المخصص الذي تراه مناسبا:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
المحور الأول: الإعفاءات الضريبية						
1	الإعفاءات الضريبية تشجع المكلفين على سداد الضريبة					
2	تزيد الإعفاءات الضريبية من حصيلة القطاع الزراعي					
3	الإعفاءات الضريبية مناسبة مع أهمية القطاع الزراعي					
4	يوجد أثر اقتصادي للإعفاءات الضريبية على القطاع الزراعي					
5	تطبيق الإعفاءات الضريبية بصورة عادلة على كافة المكلفين					
6	يوجد توعية للمكلفين بالإعفاءات الضريبية					
7	تشجع الإعفاءات الضريبية على زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي					
المحور الثاني: ملاءمة الشرائح						
8	الشرائح الضريبية ملاءمة لجميع المكلفين					
9	معدلات الضريبة الحالية تؤدي إلى تراجع الاستثمار في القطاع الزراعي					
10	المغالاة في النسب الضريبية يزيد من تراجع المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي					
11	زيادة الضريبة على المشاريع الصغيرة يعمل على الحد من إنتاجية المشاريع الصغيرة					
12	الغرامات التي تفرض على المكلفين في القطاع الزراعي تعتبر عقوبات مجحفة					
المحور الثالث: إجراءات العمل في دوائر الضريبة						
13	تعمل الإدارة الضريبية على تسهيل إجراءات العمل في المشاريع الصغيرة					
14	وجود علاقات شخصية بين الموظف والمكلف يؤثر سلبا على بعض المشاريع الصغيرة					
15	وجود علاقات مالية بين الموظف والمكلف يؤثر سلبا على المشاريع الصغيرة					
16	استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة في اجراءات العمل يسهل من عمل المشاريع وسرعة أدائها					
17	توجد سياسات وإجراءات تسهل عملية التحصيل، وبالتالي تنعكس على أداء المشاريع الصغيرة					

18	الزيارات المتكررة من قبل الموظفين لأماكن عمل المشاريع الصغيرة يؤثر على الأداء					
المحور الرابع: التشريعات الضريبية						
19	النظام الضريبي ملائم ويفي باحتياجات المشاريع الصغيرة.					
20	يتجاهل مأموري الضريبة أوضاع أصحاب المشاريع الصغيرة					
21	تطبيق الغرامات الواردة في النظام الضريبي على المشاريع الصغيرة يؤدي إلى تراجع الاستثمار فيها					
22	العقوبات الواردة في النظام الضريبي مناسبة.					
23	يوجد تقصير من قبل دوائر الضريبة في تطبيق نظام التحفيزات والتسهيلات					
24	يدفع المكلف ما عليه من ضريبة كاملة					
25	تتساهل دائرة الضريبة في استخدام الصلاحيات الممنوحة لها حسب القانون في فرض عقوبات على المكلفين					
المحور الخامس: أداء المشاريع الصغيرة						
26	الإعفاءات الضريبية أثرت بشكل ايجابي على أداء المشاريع الصغيرة					
27	تعتبر الشرائح الضريبية ملائمة للعاملين في المشاريع الصغيرة مما ينعكس إيجابا على أداء تلك المشاريع					
28	إجراءات العمل في دوائر الضريبة تحفز العمل في المشاريع الصغيرة وتنعكس على أدائها بشكل جيد					
29	التشريعات الضريبية تراعي أهمية المشاريع الصغيرة					
30	يطرأ تراجع على الأداء في القطاع الزراعي بعد فرض الضرائب					

ملحق رقم (2)

أسماء محكمي الاستبيان

الاسم	المسمى الوظيفي	مكان العمل
د. مفيد الظاهر	محاضر في كلية الاقتصاد	جامعة النجاح الوطنية / نابلس
د. عصام عياش	رئيس قسم علوم المالية والمصرفية	جامعة فلسطين التقنية (خضوري) / طولكرم
م. صادق عودة	مهندس زراعي	الإغاثة الزراعية
د.سهير الشوملي	محاضر في كلية الاقتصاد	جامعة فلسطين التقنية (خضوري) / طولكرم

An-Najah National University

Factulty of Graduate Studies

The Tax on the Performance of Small Enterprises in the Agricultural Sector in Palestine From the Agricultural Entrepreneurs

By

Aren Jasem Abdallatef Rodwan

Supervisor

Dr. Muath Asmar

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of Requirements for the Degree of Requirements for the Degree of Master of Tax Disputes, Faculty of Graduate Studies, An–Najah University, Nablas -Palestine.

2021

The Tax on the Performance of Small Enterprises in the Agricultural Sector in Palestine From the Agricultural Entrepreneurs

By

Aren Jasem Abdallatef Rodwan

Supervisor

Dr. Muath Asmar

Abstract

This study aims to know the impact of the tax on the performance of small enterprises in the Palestinian agricultural sector and the mechanism followed in collecting that tax from projects. The study included a statement of the taxes applied in Palestine, their types and laws, and the identification of the role of small enterprises in the national economy and their importance and the reality of the Palestinian agricultural sector and its efficiency.

The researcher collected statistics and percentages related to the subject of the study; To find out the effect of the tax on the performance of small agricultural enterprises, as the descriptive and analytical approach was used in this study, which is appropriate for the purposes of the study, after the researcher developed the study questionnaire and confirmed the validity of its performance and presented it to a number of arbitrators. The questionnaire was distributed on stratified samples totaling 350 samples to owners of small agricultural projects: from nurseries, shops, and shops for agricultural pesticides, seedlings, seeds and agricultural tools, which

amounted to approximately 140 thousand establishments and were statistically treated.

The study came out with a set of results, the most important of which are: that tax exemptions have not been applied to all agricultural projects, and there is no preferential treatment for the agricultural sector over the rest of other sectors of the economy, and tax legislation fails to keep pace with the development and importance of agricultural projects, which led to the failure to regulate this sector and depriving the state treasury of Large sums; As a result of evasion and fear of project owners' disclosure of their data, given that the tax system is inadequate and does not meet the needs of the sector.

Accordingly, the researcher came up with several recommendations, including: The researcher believes that the law must be applied to all agricultural projects and the necessity of adapting tax segments and rates to the agricultural reality, and paying attention to raising the efficiency of productivity and increasing it by increasing the percentage of the agricultural sector's contribution to the GDP with awareness, confidence and guidance.